

١٦

الشركات متعددة الجنسية
والوطن العربي

الشركات متعددة الجنسيّة
والوطن العربي

قدم هذا البحث الى ندوة النظام الاقتصادى الدولى الجديد والعالم العربى - الكويت : ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٧٦ .

الدراسات الخاصة [١٦]



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

الشركات متعددة الجنسية
والوطن العربي

د. مصطفى كامل السعيد إبراهيم



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٧٨

الدكتور مصطفى كامل السعيد ابراهيم
الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

مقدمة

مارست الشركات متعددة الجنسية (١) دورا هاما فى العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترات تاريخية طويلة ، خاصة منذ سيادة الفكر التجارى وانتشار الغزو الاستعمارى فى القرن التاسـع

---

(١) هناك قدر من الخلاف حول تعريف الشركات متعددة الجنسية وحول تحديد المصطلحات المختلفة التى يستخدمها الدارسون لهذه الظاهرة • ولقد أخذنا فى هذه الدراسة بالتعريف الذى تبنته دراسة الامم المتحدة •

Multinational Corporations in World Development ST/ECA/190, N.Y., 1973.

حيث تم تعريف هذه الشركات لتشمل جميع المشروعات التى تسيطر على قدر من الأصول « المصانع • المناجم • مكاتب البيع • وما شابهها » فى دولتين أو أكثر • كذلك استخدمت المصطلحات الأخرى بمفهوم مماثل لذلك الذى أعطته لها الدراسة المشار اليها •

عشر (٢) • ولقد تصاعد الاهتمام بالدور الذى تلعبه هذه الشركات وأساليب تكوينها ومباشرتها لنشاطها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لسببين جوهريين :

الاول — كبرحجم هذه الشركات والنمـــو الضـــخم لنشاطها وتعدده ، فالقيمة المضافة لنشاط كل من الشركات العشر الكبيرة تعدت ثلاثة بلايين من الدولارات عام ١٩٧١ ، وهو رقم يفوق الناتج الاجمالى لحوالى ثمانين دولة • كما أن القيمة المضافة لهذه الشركات مجتمعة « حوالى ٥٠٠ بليون دولار سنة ١٩٧١ » تصل الى حوالى ٢٠٪ من الناتج الاجمـــالى لدول العالم باســـتثناء الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا • كذلك نجد أن انتاج فروع هـــذه الشركات قد نما بمعدلات تفوق نمو الناتج الاجمالى وصادرات دول اقتصاديات السوق • كما امتد نشاطها ليشـــمل مختلف فروع النشاط الاقتصادى من انتاج للمواد الاولية الى الخدمات والمرافق مع اتجاه للتركيز فى الفترة الاخيرة على النشاط الصناعى • وهكذا أصبحت هذه الشركات قوة ذات تأثير ضخم على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

الثانى — حصول دول العالم الثالث على استقلالها الســـياسى واتجاهها الى تأكيد سيادتها على مواردها ، خاصة الطبيعية منها ، والتى غالبا ما تخضع لاستغلال الشركات متعددة الجنسية • لذا كان من الضرورى أن تعيد هذه الدول النظر حول دور هذه الشركات وامكانيات وشروط التعامل فى المستقبل على نحو يؤكد استقلالها الاقتصادى ويضمن اتفاق نشاط هذه الشركات مع أهدافها القومية •

---

(٢) تركز نشـــاط الشركات متعددة الجنسية فى هذه الفترات على قطاع التجارة الخارجية وقطاع المواد الأولية ومن الأمثلة البارزة لهذه الشركات فى فترة سيادة الفكر التجارى شركة الهند الشرقية •

ولم يقتصر الاهتمام على دول العالم الثالث ، بل امتد الى دول غرب أوروبا ولندا التى اتضح لها ان الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية الامريكية العاملة بها ينطوى على مخاطر وسلبيات عديدة توجب التدخل والتوجيه ٠

ولقد تأكد اهتمام العالم بظاهرة الشركات متعددة الجنسية بمناقشتها على نحو مستفيض فى الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة التى خصصت لمناقشة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ٠ لقد حدد هذا النظام مباشرة هذه الشركات لنشاطها وعلاقتها بالدول العاملة بها (٣) ٠

ولقد عرف الوطن العربى ظاهرة الشركات متعددة الجنسية ، شأنه فى ذلك شأن بقية أجزاء العالم ، الا أن الخصائص المميزة لاقتصاديات الوطن العربى والسمات البارزة لتطور تاريخه السياسى والاقتصادى كان لابد وأن تترك آثارها على طبيعة دور الشركات العاملة به ، وكيفية مباشرتها لنشاطها والنتائج المترتبة على ذلك ٠ واذا كانت الدراسات المختلفة التى تمت حول الشركات المذكورة ودورها فى مختلف أجزاء العالم ذات اهمية لراسمى السياسة الاقتصادية فى الوطن العربى تجاه هذه الشركات ، فان الحاجة لا زالت ملحة أن تتم المزيد من الدراسات التطبيقية بالرجوع الى واقع الوطن العربى وظروف تطوره ٠

وما هذه الدراسة الا احدى هذه المحاولات ، وتنقسم الى ثلاثة مباحث (٤) :

---

(٣) النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ٠

(٤) لعل اهم ما يتعين ان تتجه اليه الدراسات الأخرى هو الحصر الشامل لأنواع الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى وتاريخ نشاطها ، ومجالات

المبحث الأول : ونتناول فيه تحديد أهم خصـــائص الشركات متعددة الجنسية والنتائج المترتبة على مباشرتها لنشاطها .

المبحث الثانى : ونستعرض فيه أنواع الشركات متعـــددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى وطبيعة نشاطها .

المبحث الثالث : ويتضمن تقـويما لدور الشركات متعـــددة الجنسية فى الوطن العربى ، وما نقترحه من سياسات لترشـــيد نشاطها بما يخدم أهداف الوطن العربى والمجتمع الدولى .

نشاطها وتطوره ، فضلا عن تحليل تفصيلى لمختلف النتائج المترتبة على هذه الظاهرة مع اختبار مختلف الفروض المرتبطة بهذا التحليل بالرجوع الى الواقع .

المبحث الأول

خصائص الشركات متعددة الجنسية
والنتائج المترتبة على نشاطها

خصائص الشركات متعددة الجنسية
والنتـائج المترتبـة على نشـاطها

أولا : خصائص الشركات متعددة الجنسية

تتسم الشركات متعددة الجنسية بخصائص بارزة تحدد طبيعة نشاطها والنتائج المترتبة عليه ، وفى مقـدمة هذه الخصـائص ما يلى : (٥)

١ ـ كبر حجم هذه الشركات وارتفاع معدلات نمو نشاطها

بالاضافة الى ما سبق ذكره فى مقدمة هذه الدراسة حول ضخامة حجم القيمة المضافة لنشاط الشركات متعددة الجنسية ، فان حجم

---

(٥) انظر دراسة الأمم المتحدة سنة ١٩٧٣ السابق الاشارة اليها ـ وكذلك :

Joan, P. Curban and James W. Vaupet : The World Multinational Enterprises, Boston, 1973.

وهى دراسة تمت تحت اشراف الأستاذ : R. Vernon

مبيعاتها السنوى وصل الى مئات الملايين من الدولارات ، كما بلغت مبيعات ٢٠٠ شركة حوالى بليون دولار لكل منها .

ومن ناحية أخرى تزايد نشاط هذه الشركات ، خاصة فى العشرين سنة الاخيرة ، بمعدلات كبيرة تفوق معدلات نمو الكثير من المتغيرات الاقتصادية الدولية . لقد زاد حجم الانتاج لهذه الشركات، مقدرا على أساس رقم مبيعات فروعها فى الخارج فى الفترة ١٩٦٢ — ١٩٦٨ بمعدل ١٣٪ سنويا بينما زاد الانتاج القومى الاجمالى لدول اقتصاديات السوق مقوما بالاسعار الجارية بمعدل ٩٪ سنويا فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٧١ . كذا تفاق حجم الانتاج الدولى لهذه الشركات حجم التجارة الدولية لدول اقتصاديات السوق ، اذ بلغ ٣٣٠ بليون دولار سنة ١٩٧١ بينما بلغت قيمة صادرات دول اقتصاديات السوق ٣١٠ بليون دولار فى نفس السنة .

ولقد سجل النشاط الصناعى للشركات متعددة الجنسية أكبر معدلات نمو فى العشرين سنة الاخيرة اذا ما قورن بغيره من فروع النشاط . لقد زاد بمعدل يبلغ ضعف معدل زيادة الناتج القومى الاجمالى لدول اقتصاديات السوق ، وبمعدل يزيد ٤٠٪ عن معدل زيادة صادرات الدول الاخيرة . ويلاحظ أن نشاط هذه الشركات الصناعى يتسم بالتركيز على الصناعات المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة والتى تتمتع بمعدلات مرتفعة للنمو مثل صناعات الهندسة الكهربائية والميكانيكية وصناعة السيارات والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية .

ولا يخفى أن كبر حجم الشركات متعددة الجنسية على النحو المتقدم ، واستمرار نمو نشاطها بالمعدلات المشار اليها من شأنه أن يضفى عليها سلطات قوية تؤدى الى تخوفات متزايدة من قبل الدول المضيفة . ومن الواضح كذلك أن استمرار الاتجاهات الحالية لنمو

نشاطها أنما يتوقف على ما سوف تتبعه الدول المضيفة تجاهها من سياسات . وهو الأمر الذى يتوقف على العديد من العوامل ، لعل فى مقدمتها مدى استعداد هذه الشركات أن تستجيب لمتطلبات التنمية فى الدول المضيفة ولما يتضمنه النظام الاقتصادى الدولى الجديد من مبادىء وسياسات .

٢ ـ مباشرة النشاط فى ظل سوق احتكار القلة

يتميز هيكل السوق الذى تباشر الشركات متعددة الجنسية نشاطها من خلاله بأنه سوق يسيطر عليه عدد قليل من البائعين ، أى سوق احتكار القلة . ومن العوامل التى ساعدت على نشوء هيكل السوق المشار اليه وتدعيمه ما تتمتع به هذه الشركات من احتكار للتكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والادارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة ، وما تتميز به منتجاتها من تنوع يستند الى حملات واسعة من الدعاية والاعلان . ونظرا لما يتميز به سوق احتكار القلة من تعرض المنشأة الى قدر لا يستهان به من المخاطرة وعدم اليقين فان المنشآت العاملة من خلاله تسعى الى اقامة سلسلة متكاملة من الفروع الخارجية بحيث ان حوالى المائتين من بين أكبر هذه الشركات قد نجح فى اقامة فروع له فى أكثر من عشرين دولة .

٣ ـ الانتماء الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا

ينتمى المركز الرئيسى أو الشركة الأم للشركات متعددة الجنسية ، فى معظم الحالات ، الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وفى مقدمتها الولايات المتحدة . وهذا أمر متوقع لما تتمتع به هذه الدول من وفرة نسبية فى رأس المال واحتكارها للتكنولوجيا الحديثة ، فضلا عن سعيها المستمر لفتح مجالات تسويق لمنتجاتها فى الدول الاخرى .

وكما تشير الاحصاءات فان الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر مع المملكة المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا على حوالى ٧٥٪ من مجموع الفروع الخارجية لهذه الشركات ، كما تسيطر الولايات المتحـــدة بمفردها على ثلث مجموع هذه الفروع الخارجية ، فضلا عن انتماء ثمانية من الشركات العشرة الكبرى اليها ٠

ولا تقتصر ظاهرة تركز الشركات متعددة الجنسية على انتماء القدر الغالب منها الى عدد محدود من الدول المتقدمة صناعيا ، ولكن تتضح كذلك فى خضوع الفروع الخارجية لسيطرة عدد قليل من المنشآت في الدولة الأم ٠ فحوالى من ٢٥٠ ــ ٣٠٠ منشأة فى الولايات المتحدة تسـيطر على حوالى ٧٠ ٪ من الفروع الخارجيـة التابعة للشركات الأمريكية ، كما أن حوالى ١٦٥ منشأة فى المملكة المتحدة تسـيطر على ٨٠ ٪ من الفـروع الخارجيـة التـابعة للشركات البريطانية ٠

بالاضافه الى كل ما تقدم ، فان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان والمانيا الغربية وفرنسا تسيطر على ٥٧٠ شركة من أصل ٦٥٠ شركة تخضع لسيطرة ٢٥ دولة ، وتملك الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وفرنسا ٧٥٪ من الاستثمارات المباشرة لفروع الشركات الخارجية عام ١٩٧٢ ٠ (٦)

٤ ــ ازدياد درجة التنوع والتكامل

تتسم الشركات متعددة الجنسية بتنوع كبير فى نشاطها ، فضلا عن ازدياد درجة التكامل الافقى والرأسى لهذا النشاط وتوزيعه على عدد كبير من دول العالم ٠

---

(٦) لمزيد من التفاصيل : انظر دراسة الأمم المتحدة المشـار اليها ــ جدول ١ ــ ٥ ٠

والتنوع في نشاط هذه الشركات لم يعد قاصرا على التنوع داخل قطاع اقتصادى محدد بل أمتد ليشمل مختلف القطاعات من زراعة وصناعة واستخراج مواد أولية وقطاع مالى وتجارى ٠٠ الخ ٠ كذلك حققت هذه الشركات درجات عالية من التكامل الرأسى سواء أكان تكاملا رأسيا الى الامام أو الى الخلف ٠

ثانيا : النتائج المترتبة على مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها

على الرغم من ازدهار الشركات متعددة الجنسية ، وخاصة الامريكية منها ، ونموها بمعدلات سريعة فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات ، فان جهدا ضئيلا نسبيا قد وجه خلال تلك الفترة الى تحليل النتائج المترتبة على مباشرتها لنشاطها . فدول أوربا الغربية كانت تعانى ، فى فترة ما بعد الحرب مباشرة ، من نقص شديد فى رأس المال والمعرفة الفنية والعملات الاجنبية ، أما الدول الآخذة فى النمو قد كانت تفتقر الى الخبرات التنظيمية ورؤوس الاموال الكفيلة بتحويل ما لديها من ثروات طبيعية كامنة الى ثروات حقيقية متداولة كما أنها لم تكن قد نجحت فى تأكيد استقلالها السياسى والاقتصادى . لذلك وجدنا دول أوربا الغربية تتبع سياسة أكثر مرونة وتساهلا تجاه الشركات

متعددة الجنسية ، وخاصة الأمريكية منها ، لما تساهم به فى حل المشكلة الاكثر الحاحا ، وهى مشكلة اعادة بناء الاقتصاد الاوربى وتحسين العجز الشديد فى موازين المدفوعات دون محاولة التدقيق باحتساب معدل التكلفة/العائد لاستثمارات هذه الشركات ، ودون محاولة البحث عن امكانية الحصول على الموارد التى تقدمها الشركات متعددة الجنسية بوسائل أخرى بديلة • (٧) ومن ناحية أخرى فان الدول الآخذة فى النمو لم تكن بقادرة سياسيا واقتصاديا على مواجهة الشركات المذكورة ولم يكن لديها التجربة والخبرة لتحليل طبيعة هذه الشركات ، وما يترتب عليها من ايجابيات وسلبيات •

الا أن هذه السمات التى ميزت الاوضاع الاقتصادية والسياسيه لدول غرب أوروبا والدول الآخذة فى النمو فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة قد أخذت تتلاشى تدريجيا • فدول أوروبا الغربية نجحت فى اعادة بناء اقتصادياتها ، وحقق الكثير منها فائضا فى موازين مدفوعاته ، ومن ثم أصبحت أكثر ادراكا وتقديرا لسلبيات الشركات متعددة الجنسية • ومن الناحية الاخرى ، نجد أن الدول الآخذة فى النمو قد حصلت على استقلالها السياسى ، وبدأت تواجه مشاكل التنمية وتأكيد استقلالها الاقتصادى فوجدنا هذه الدول تقوم بوضع الخطط والبرامج التى التى تتطلب وضع الأولويات وحساب التكلفة/العائد للبدائل المختلفة لاستثمار مواردها •

لكل الاسباب والتطورات المشار اليها ، كان لابد وأن تثار

---

(٧) ان الوسائل الأخرى البديلة كانت تتمثل فى ذلك الوقت فى الحصول على المزيد من القروض والمساعدات الأمريكية حيث ان الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة القادرة على المنح •

التساؤلات حول طبيعه نشاط الشركات متعددة الجنسية ، والنتائج الايجابية والسلبية المترتبة على هذا النشاط ٠

ولقد تعددت الاراء والدراسات حول الموضوع ، واتسم قدر منها بالتطرف تأييدا أو رفضا ، متأثرا فى ذلك باعتبارات سياسية وأيديولوجية عند تقييمه وحكمه على نشاط هذه الشركات ونتائجه٠ فالمؤيدون المتطرفون لا يرون وسيلة لتحديث اقتصاديات الدول الآخذة فى النمو والخروج من حلقة التخلف والمتمثلة أساسا فى قلة حجم الاستثمارات المتاحة وانخفاض مستوى التكنولوجيا الا عن طريق تواجد الشركات متعددة الجنسية ٠ أما الرافضون المتطرفون فلا يرون فى نشاط الشركات متعددة الجنسية الا ما هو نقمة على اقتصاديات وسيادة الدول المضيفة ٠ ولا شك أن التحليل العلمى السليم يتطلب موقفا متوازنا ازاء هذه الظاهرة بغية الوصول الى الحقيقة ، وبغية وضع السياسيات الكفيلة بتفادى سلبياتها وجنى ثمار ما قد تحققه من ايجابيات ٠

ولقد حاولت دراسة الامم المتحدة السابق الاشارة اليها ، كما حاول عدد كبير من الاقتصاديين والباحثين المسئولين عن الدراسات الصادرة عن جهات دولية وأقليمية ووطنية عديدة تحليل هـذه الظاهرة ونتائجها بقدر كبير من الموضوعية ٠ وسنحاول تلخيص أهم النقاط التى أبرزتها هذه الدراسات والتعليق عليها مركزين على نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها بالنسبة الى :

١ ـ الدولة المضيفة ٠

٢ ـ الدولة الام ٠

٣ ـ العلاقات الاقتصادية والقانونة والسياسية الدولية ٠

١ ـ نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها بالنسبة للدولة المضيفة :

هذه النتائج يمكن تلخيصها فيما يلى :

(أ) أن القوة الملازمة لضخامة حجم الشركات متعددة الجنسية وتعدد أوجه نشاطها من شأنها أن تمثل تحديا لسيادة الدولة المضيفة ٠ وتتوقف هذه القوة وما تمثله من تحدى ، كما تتوقف قدرة الدولة المضيفة على مواجهة هذا التحدى على كثير من العوامل وفى مقدمتها طبيعة هذه الشركات ، جنسيتها ، مدى احتياج الدولة المضيفة اليها ، شروط التعاقد معها ٠٠ الخ ٠

ومن أبرز صور هذا التحدى ما قد ينشـأ من تناقض بين الاهداف القومية للدولة المضيفة ، وفى مقدمتها قدرتها على السيطرة على مواردها الطبيعية وعلى التخطيط من أجل التنمية الشاملة ، وهما من أهم مظاهر السيادة ، وبين استراتيجية وأهداف الشركات متعددة الجنسية ٠ ومن أمثلة هذا التناقض أن الخطة القومية قد ترى التركيز على تنمية القطاع الريفى أو التقليدى بينما غالبا ما تهتم الشركات متعددة الجنسية بالمناطق الحضرية والقطاع الصناعى الحديث ٠ كذلك قد تهدف الخطة القومية الى مزيد من العدالة فى توزيع الدخل وخلق المزيد من فرص العمالة باتباع أساليب انتاج كثيفة العمل ، فضلا عن الحد من الاستهلاك كما ونوعا ، بينما تباشر الشركات متعددة الجنسية نشاطها على نحو يخل بالمساواة فى توزيع الدخل بما تحدده من مرتبات تفوق كثيرا المتوسط العام السائد كما قد لا تهتم بخلق فرص العمالة باتباعها أساليب انتاج كثيفة رأس المال ومتقدمة تكنولوجيا ، فضلا عن سعيها عن طريق الدعاية والاعلان لخلق حاجات جديدة على نمط ما هو سائد فى المجتمعات الغربية المتقدمة بما يضر بعملية التنمية ٠

ولا يقتصر التحدى على ما قد يوجد من تناقض فى الاهداف . بل قد ينجم أيضا نتيجة تأثير نشاط الشركات متعددة الجنسية على نمط وأسلوب التنمية . ان ادخال أساليب الانتاج الحديثة قد يؤدى الى القضاء على القطاع التقليدى . حقيقة أن هذه النتيجة قد تتحقق نتيجة سعى خطط التنمية الى خلق قطاع قومى حديث ، وبصرف النظر عن وجود الشركات متعددة الجنسية من عدمه ، الا أن تحقق هذا الأثر على يد شركة أجنبية متعددة الجنسية يصعب التحكم فيه والحد منه ، كما أن من شأنه أن يخلق قدرا أكبر من السخط .

كذلك غالبا ما تباشر الشركات متعددة الجنسية نشاطها داخل اطار ضيق وعلى نحو مغلق دون الاهتمام الجدى بالمساهمة فى تغيير الهيكل القائم للاقتصاد ودفع عجلة التنمية على نحو شامل . ان نشاطها فى هذه الحالة يمثل جيوبا منعزلة تساهم فى نمو الاقتصاد دون تنميته .

بالاضافة الى ما تقدم فان فروع الشركات متعددة الجنسية فى الدولة المضيفة ، غالبا ما تقوم بمراحل محدودة من مراحل العملية الانتاجية ، وقد تكون هذه المراحل هى أبسطها بحيث تظل المراحل الاساسية التى تحتاج الى خبرة واسعة واستثمارات كبيرة فى الدولة الام . ان ذلك لا يساعد على تكامل اقتصاديات الدولة المضيفة كما يزيد من اعتمادها على الدولة الأم .

الا أنه يتعين ملاحظة أن الآثار السلبية لهذه التناقضات قد ترجع الى عدم قيام الدول الآخذة فى النمو بوضع الخطط المتكاملة وقيامها بتوجيه نشاط الشركات متعددة الجنسية على نحو فعال . ان تصميم الدولة المضيفة على تأكيد سيادتها كفيل بدفع الشركات

متعددة الجنسية الى أن تتفادى ما يؤدى الى التناقض مع الاهداف القومية لهذه الدول والا فقدت الترخيص بمزاولة نشاطها ٠

(ب) يترتب على نشاط الشركات متعددة الجنسية نتائج عديدة بالنسبة لميزان مدفوعات الدولة المضيفة ٠ وفى هذا النطاق يتعين التفرقة بين النتائج المباشرة لهذا النشاط وبين نتائجه غير المباشرة ٠ وتتمثل النتائج المباشرة فى التحويلات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر يقابلها على الجانب السلبى تحويل عائد الاستثمارات القائمة ، فضلا عما يؤدى اليه نشاط فروع الشركات متعددة الجنسيه من زيادة فى التصدير والاستيراد ٠ أما النتائج غير المباشرة فمن أمثلتها ما يؤدى اليه نشاط الشركات المذكورة من زيادة فى الاستهلاك نتيجة لما يؤدى اليه من زيادة فى الدخل وخلق حاجات جديدة ، وما تؤدى اليه زيادة الاستهلاك من زيادة الاستيراد وتقليل المتاح للتصدير ٠ أيضا فانه بالقدر الذى تؤدى اليه الشركات متعددة الجنسية من تشجيع لصناعات محلية جديدة فانها تضيف الى امكانيات التصدير أو الاحلال محل الواردات ٠

ولا شك أن محاولة تقدير كل هذه النتائج المباشرة وغير المباشرة لنشاط الشركات متعددة الجنسية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة لابد وأن تواجه الكثير من الصعوبات المنهجية والعملية ٠ فضلا عن ذلك فان تقدير هذه النتائج يتوقف على ما يتم وضعه من فروض ، خاصة تلك المتعلقة بما اذا كان نشاط الشركات متعددة الجنسية يعد فى مجمله اضافة الى الاقتصاد القومى للدولة المضيفة أم أنه يعد ، على الاقل جزئيا ، احلالا لنشاط كان من الممكن أن يتم محليا ٠

ولقد أوضحت دراسة الأمم المتحدة السابق الاشارة اليها أن النتائج المباشرة لنشاط الشركات متعددة الجنسية على موازين

مدفوعات الدول المضيفة الآخذة فى النمو تبدو ايجابية • (٨) وتبدو هذه النتيجه أكثر وضوحا فى حالة النشاط الاستخراجى عنه فى حالة النشاط الصناعى لتوجه نشاط الفروع الاجنبية نحو التصنيع للاحلال محل الواردات أكثر منه نحو التصنيع من أجل التصدير • بالاضافة الى أن الشركات متعددة الجنسية قد تلجـأ الى تقييد صادرات السلع الصناعية من بعض فروعهـا الاجنبية احتفاظا بالاسواق لصالح الشركة الأم أو تنفيذا لسياسة تقسيم الاسواق مع الشركات المنافسة ، كما أن اسعار ما تستورده الفروع الاجنبية من الشركة الأم قد تنطوى على مغالاة مما يزيد من قيمة واردات الدولة المضيفة •

وبالرجوع الى الارقام ، فأننا نجد أن حجم الاسـتثمارات الاجنبية الصناعية التى تلقتها ٤٣ دولة آخذة فى النمو خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ قد بلغ ٣٠ ٪ فقط من قيمة ماتم تحويله من عائدات الاستثمارات القـائمة فى هذه الدول لصـالح الشركات متعـددة الجنسية • أما اذا استثنينا الدول الآخذة فى النمو المنتجة للبترول فان النسبة تصل الى ٦٨٪ مما يشير الى ضخامة العائدات بالنسبة الى الاستثمارات الجديدة فى الدول البترولية •

ولكن لا تلبث أن تتغير تقديرات النتائج المباشرة جذريا اذا أخـذنا فى الاعتبـار آثار نشاط الشركات متعددة الجنسـية على التصدير والاستيراد • ففى دراسة تمت بالنسـبة لدول أمريكا اللاتينية سنة ١٩٦٦ تبين أن فروع الشركات الامريكية قد قامت بتصدير ما قيمته ٤ر٥ بليون دولار بينما لم تستورد سوى مـا قيمته ٣ر١ بليون دولار •

---

(٨) See: U.N. Dept. of Economic and Social Affairs, op. cit., pp. 54-56.

واذا رجعنا الى الدراسات التى أخذت فى الاعتبار النتائج المباشرة وغير المباشرة فاننا نجد اختلافا بحسب ما يتم وضعه من فروض · ففى دراسة تمت عن تأثير الاســـتثمارات الامريكية فى مجال الصناعات التى تحل محل الواردات فى الدول الآخذة فى النمو تبين أن النتائج ايجابية اذا ما افترض أن نشاط الشركات متعددة الجنسيه لم يكن من الممكن القيام به محليا ، بينما كانت النتائج سلبية اذا ما افترض العكس · (٩)

وفى دراسة أخرى قام بها الانكتاد عن النتائج المباشرة وغير المباشرة لنشاط مجموعة من فروع الشركات الاجنبية العاملة فى حقل الصناعة فى كولومبيا والهند وايران وجاميكا وكينيا والملايو تبين أن ٥٥٪ من عينة تتكون من ١٥٩ منشأة كان لنشاطها تأثيرا ايجابيا على موازين مدفوعات هذه الدول · (١٠)

أما فى حالة الدول المضيفة المتقدمة صـــناعيا ، فان أغلب الدراسات تشير الى أن النتائج المباشرة وغـــير المباشرة لنشاط الشركات متعددة الجنسية فى هذه الدول على موازين مدفوعاتهـا كان ايجابيا · كما تشير هذه الدراســـات الى أن قدرا كبيرا من صادرات فروع الشركات متعددة الجنسية فى هذه الدول عبارة عن صادرات بين فروع نفس الشركات فى دول مختلفة · (١١)

(ج) يحتل التقدم العلمى والتطور التكنولوجى مكانة هامة بين العناصر المؤدية الى النمو الاقتصادى وارتفاع مستويات المعيشة ·

---

(٩) C. Hufauer and F.M. Adler: Overseas Manufacturing Investment and the balance of payment (Washington, D.C., U.S. Department of Commerce.

(١٠) UNCTAD/TD/B/C 3/III.

(١١) See, U.N., Department of Economic and Social Affairs, op. cit., pp. 58-59.

ان التقدم العممى والتطور التكنولوجى يعنيان اكتشاف موارد جديدة واكتشاف استخدامات جديدة للموارد المتاحة فضلا عما يؤديان اليه من زيادة انتاجية المتاح من الموارد واتباع أساليب وطرق انتاج متطورة ٠

ويلاحظ أن التقدم العلمى والتطور التكنولوجى يتركزان فى الدول المتقدمة صناعيا ، وانهما يتزايدان بمعدلات كبيرة منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ٠ هذا فى الوقت الذى تعانى فيه الدول الآخذة فى النمو من تخلف رهيب فى هذا المجال مما أدى الى الاتساع المستمر للفجوة العلمية والتكنولوجية التى تفصل بين هذه المجموعة من الدول وبين الدول المتقدمة صناعيا ٠

وحيث ان البحث العلمى والتوصل الى الاختراعات على أساسه وتطبيق هذه الاختراعات من الامور التى تحتاج الى اســـتثمارات هائلة ، وتوافر عدد كبير من العلماء والباحثين واليد العاملة الماهرة، وهى موارد تعانى الدول الآخذة فى النمو من نقصها الشديد فان هذه الدول الاخيرة تجد نفسها مضطرة الى استيراد هذه الاختراعات والتعاقد مع الجهات الاجنبية على كيفية تطبيقها ٠

ومن شأن هذا الاستيراد أن يلقى عبئا كبيرا على الدول الآخذة فى النمو متمثلا فى تخصيص مبالغ طائلة للوفاء بقيمة حقوق براءات الاختراع وحقوق الانتاج والعلامات التجارية ٠ ويتم هذا الوفاء أما بطريق مباشر عن طريق دفع اتاوات ورسوم واما بطريق غير مباشر عن طريق رفع أسعار الآلات وقطع الغيـــار والسلع الوســـيطة والخامات التى يتعين استيرادها من الدول المنتجـــة للتكنولوجيا الحديثة ٠ فضلا عما تقدم فان التكنولوجيا المستوردة غالبا ما لا تتلاءم مع ظروف البلاد الآخذة فى النمو مما يفرض أعباءا جديدة

لتطويرها لتتلاءم مع الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول الآخذة فى النمو ·

وفى دراسة تناولت ست دول آخذة فى النمو هى الارجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك ونيجيريا وسيرالانكا قدرت جملة المدفوعات فى مقابل براءات الاختراع والتراخيص وحقوق المعرفة والعلامات التجارية ، بالاضافة الى رسوم الادارة والخدمات المصاحبة لذلك ، بما يوازى ٧٪ من قيمة صادرات هذه الدول وما يساوى حوالى ½٪ من ناتجها القومى الاجمالى · كما قدرت هذه المدفوعات بحوالى ١٫٥ بليون دولار بالنسبة لثلاثة عشر دولة آخذة فى النمو ، وهو مبلغ يعادل نصف الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالدول الآخذة فى النمو · (١٢) كما لوحظ أن قيمة المدفوعات تتزايد بمعدلات مرتفعة تصل الى ٢٠٪ سنويا الامر الذى ينذر باستنفاذ نسبة متزايدة من حصيلة الصادرات للوفاء بها · هذا وتلعب الشركات متعددة الجنسية دورا هاما فى السيطرة على قدر كبير من مصادر ونتائج هذا التقدم العلمى والتطور التكنولوجى · حقيقة أن قدرا هاما من البحوث الاساسية تقوم به الدولة أو مراكز البحوث العلمية المدعمة ماليا من قبل الحكومة ، الا أن استنباط الاختراعات وتطبيقها تجاريا غالبا ما تقوم به هذه الشركات · أنها تمتلك الامكانيات الكبيرة من رأس المال والمهارات ، كما أنها تستطيع أن تقلل من مخاطر تطبيق هذه الاختراعات تجاريا عن طريق ما تقوم به من تنوع فى منتجاتها وفى طرق وعملياته وأساليب الانتاج · فضلا عن ذلك فلديها التنظيم الادارى والفنى القادر على تحقيق أكبر عائد ممكن من التقدم العلمى والتطور التكنولوجى ·

---

(١٢) تمثل هذه الدول الثلاثة عشر ٦٥٪ من مجموع سكان الدول الاخذة فى النمو ، ٥٦٪ من مجموع انتاجها القومى الاجمالى ·
See UNCTAD, Transfer of Technology, TD/106, 1971.

ويلاحظ وجود قدر كبير من التركز فى هذا النطاق • فمن بين ألفين من الشركات التى تقوم بنشاط فى مجال التقدم العلمى والتطور التكنولوجى فى الولايات المتحدة نجد أن ٢٨ شركة فقــط تساهم بحوالى ٦٣٪ من مجموع الانفاق • وفى فرنسا نجد أن ١٦ شركة من ٤٤٠ شركة تساهم بحوالى ٤٣٪ من مجموع الانفاق • كما يلاحظ أن نشاط البحوث والاختراعات وتطبيقاتها يتم أساسا فى الشركة الأم ، وأن نسبة ميزانية الابحاث التى أنفقتها الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسية الامريكية لم تتجاوز ٦٪ فى سنة ١٩٦٦ •

وفى ضوء الحقائق المتقدمة عن الصعوبات التى تواجهها الدول الآخذة فى النمو للاستفادة مما يحققه التقدم العلمى والتطـــور التكنولوجى من نتائج ، وفى ضوء ما يتضح من سيطرة الشركات متعددة الجنسية على قدر هام من مصادر ونتائج هذا التقدم والتطور، فأنه يتعين وجود صيغة تحقق التعاون بما يخدم أهداف ومصالح الطرفين • حقيقة أن ما تحقق نتيجة نشاط الشركات متعددة الجنسية فى البلاد الآخذة فى النمو لا يزال ضئيلا للغاية ، وينطوى فى كثير من الاحيان على استغلال من جانب هذه الشركات ، ولكن هـــذا لا يمنع بالضرورة من امكانية ايجاد صيغ جديدة تساعد على حصول وعلى سرعة ;ستيعاب الدول الآخذة فى النمو لما تطبقه الشركات متعددة الجنسية من أساليب تكنولوجية • ومن أمثلة هذه الصيغ أن تدخل الدول الآخذة فى النمو فى مشروعات مشتركة مع هذه الشركات ، أو أن يتم الفصل بين الحصول على رأس المال والحصول على المزايا المرتبطة بالتقدم العلمى والتكور التكنولوجى ، بأن تحصل الدول الآخذة فى النمو على هذه المزايا وفقا لتعاقدات خاصة وتقــوم بتطبيقها بمعرفة الشركات المحلية ، على أن يقتصر دور الشركات

متعددة الجنسية على تقديم المشورة والخبرة ، وتوفير برامج التدريب المكثفة ٠

(د) لنشاط الشركات متعددة الجنسية آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على مستوى العمالة فى الدولة المضيفة ، وغالبا ما تكون هذه الآثار فى مجموعها موجبة ٠ واذا استبعدنا الحالات الاستثنائية التى يؤدى فيها نشاط الشركات متعددة الجنسية الى تحطيم صناعات قائمة وبالتالى الى احتمال ضياع فرص عمل بقدر أكبر من فرص العمل المتاحة نتيجة نشاط هذه الشركات ، فان الاثر المباشر لهذا النشاط سيكون موجبا بالضرورة ٠ أما الاثر غير المباشر والمتمثل فى خلق نشاطات محلية جديدة لتخـدم النشاط الرئيسى للشركات متعددة الجنسية فان من شأنه أن يدعم من الأثر الموجب ٠

الا أن مساهمة نشاط الشركات متعددة الجنسية ايجابيا فى زيادة فرص العمالة هى غالبا مساهمة متواضعة اذا ما قورنت بحجم القوة العامله فى الدولة المضيفة ، خاصة اذا كانت احدى الدول الآخذة فى النمو ممن تعانى من مشكلة البطالة الحادة ٠ وتصدق هذه الحقيقة بصفة خاصة فى حالة الشركات كبيرة الحجم العاملة فى القطاع الاستخراجى وذلك لتميزها باستخدام أساليب انتاج كثيفـة رأس المال ٠ فعلى الرغم من أهمية قطاعى البترول والنحاس فى كل من فنزويلا وشيلى الا أن نسبة العاملين فى هذين القطاعين لا تتجاوز ٣ر٢٪ ، ١ر٤٪ من مجموع القوة العاملة فى كل من الدولتين على التوالى ٠

واذا كانت مساهمة الشركات متعددة الجنسية متواضعة اذا أخذنا الصورة العامة للعمالة على مستوى الدولة ككل ، فان هـذا لا ينفى أهمية هذه المساهمة بالنسبة للاقليم أو المنطقة داخـل الدولة التى تتوطن بها فروع الشركات المذكورة ، خاصة اذا كان

هذا الاقليم أو تلك المنطقة تعانى من الركود الاقتصادى • كذلك فان هذه الشركات قد تساهم فى رفع مستوى تدريب وكفاءة اليد العاملة المحلية اذا ما تم تشغيل نســبة عالية فى مختلف أوجه نشاط هذه الشركات ، خاصة بالنسبة للوظائف الفنية ووظائف الادارة العليا •

ولكن اذا كان للشركات متعددة الجنسية آثار ايجابية على مستوى العمالة فان تأثير نشاطها غالبا ما يكون سلبيا على هيكل الاجور فى الدولة المضيفة الآخذة فى النمو • ان الشركات المذكورة تقوم بدفع أجور تبلغ أضعاف الأجور السائدة محليــا ، الأمر الذى يخلق صعوبات للشركات المحلية ويؤدى الى فقدانها للخبرات العاملة بها ويضعف قدراتها على المنافسة • ولعل ما هو أخطر من ذلك ان هذه المستويات المرتفعة للاجور لابد وأن تجد طريقها فى النهاية للتطبيق داخل القطاعات المحلية الأخرى ، على الرغم من أنها تتعدى أمكانيات الدول الآخذة فى النمو ومستوى الانتاجية بها ، الامر الذى يؤدى الى رفع أسعار منتجاتها واضعاف قدراتها على المنافسة فى الاسواق الخارجية وبالتالى على التصدير •

(هـ) الى جانب ما تقدم من نتائج لنشاط الشركات متعددة الجنسية فانه لابد من الاشــارة الى خطــورة النتائج الاجتماعية والثقافية والسياسية المرتبطة بهذا النشاط والتى تكمن أساسا وراء قدر كبير مما يوجد من سخط تجاه هذه الظاهرة •

ان نشاط هذه الشركات يثير فى الذهن ذكريات الســيطرة الأجنبيــة والإستعمار ، الأمر الذى يتناقض مع الشــعور المتصاعد بالقومية والحرص على الحفاظ على الاستقلال السياسى والاقتصادى، كذلك فان قوة هذه الشركات المالية وسهولة اتصالها بكبار المسئولين فى الدولة المضيفة قد تستخدم وســيلة للتأثير على السياسات

الداخلية والخارجية للدولة بما لا يتفق مع مصالحها • أيضا ، فأن أسلوب حياة العاملين بهذه الشركات ، خاصة الاجانب منهم، قد لا يتفق مع القيم والتقاليد السائدة كما قد يفوق فى مستواه أسلوب حياة الغالبية من أبناء الدولة المضيفة •

هذه الامور من شأنها أن تثير حفيظة المثقفين وكبار العاملين بالدولة والمهتمين بالحفـــاظ على القيم والتقاليد وتراث الدولة المضيفة فضلا عن الحفاظ على معنى العدالة بين أبناء الشعب • أنها أمور تولد شعورا بالعـــداء تجاه نشاط الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسية ، ولا شك أن قدرا من هذا الشعور له ما يبرره ويجب الاعتداد به •

٢ ـ نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشـــاطها بالنسبة للدولة الأم :

من الملاحظ كثيرا من الدول الأم للشركات متعددة الجنســـية هى في نفس الوقت دول مضيفة ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على دول أوربا وكندا واليابان • ولذلك فان هـــذه الدول تجد فى شركاتها متعددة الجنسية قوة توازن بها قوة الشركات الأجنبية العاملة بهـا وتعوضها عما يكون هناك من نتائج سلبية لمباشرة هذه الشركات الأخيرة لنشاطها بها •

ان الدولة الوحيدة التى تعد دولة أم بقدر يفوق كثيرا كونها دولة مضيفه هى الولايات المتحدة الأمريكية • لذا فان دراسة نشاط شركاتها متعددة الجنسية على اقتصادها تحتل أهمية خاصة • وتشير بعض الدراسات التى تمت حول هذا الموضوع الى الحقائق التالية(١٣):

---

(١٣) A) U.N. Department of Economic and Social Affairs, op. cit., p. 59.

B) Robert B. Stobaugh, U.S. Multinational Enterprises and the U.S. Economy (Washington, D.C., U.S. Dept. of Commerce, 1972).

(أ) من شأن نشاط الشركات متعددة الجنسية أن يؤدى الى تقليل فرص العمل فى الدولة الأم نتيجة لما يؤدى اليه من انتقال رؤوس الأموال الى الخارج دون الاستفادة منها لتمويل مشروعات استثمارية فى الدولة الأم ، ونتيجة لما يؤدى اليه هذا النشاط من نقل التكنولوجيا الى الخارج وتمكين الدول المضيفة من انتاج نفس السلعه المنتجة بالدولة الأم • ونظرا لانخفاض الأجور فى الدول المضيفة فانها تقوم بانتاج نفس السلع بأسعار أقل من أسعارها فى الدولة الأم مما يعرض القوة العاملة فى الدولة الاخيرة الى البطالة •

(ب) من شأن نشاط الشركات متعددة الجنسية أن يؤدى الى المساهمة فى احداث عجز فى ميزان مدفوعات الدولة الأم نتيجة مرة أخرى ، لما يؤدى اليه من تحويلات لرأس المال الى الدولة المضيفة، ونتيجة لما يؤدى اليه من تقليل لفرص التصدير •

ولكن يتعين أخذ الحقيقتين المتقدمتين بقدر كبير من الحذر ، فانتقال رؤوس الأموال من الدولة الأم الى الدولة المضيفة يقابله انتقال عائد رؤوس الأموال من الدولة المضيفة الى الدولة الأم • ولقد لاحظنا أنه فى السنوات الاخيرة قد ازداد هذا العائد وأصبح يفوق الاستثمارات المباشرة الجديدة • كذلك فان فقد الدولة الأم لقدرتها على تصدير بعض السلع ليس شرا فى جميع الأحوال • ان تقليل انتاج هذه السلع محليا قد يتيح لها الفرصة للتخصص فى انتاج سلع أخرى تحتاج الى ما يتوافر لديها من تكنولوجيا أكثر تقدما ، وأمامها فرصة أوسع للتصدير • ان هذا التخصص يتضمن استخداما أكفأ للموارد لاتفاقه مع ما تتمتع به الدولة الأم من مزايا نسبية •

وبالرجوع الى الدراسات التطبيقية التى تمت حول ظروف الولايات المتحدة ، نجد أنها لم تصل الى نتائج محددة بالنسبة

لتأثير نشاط الشركات متعددة الجنسية على العمالة وميزان المدفوعات، وأن الأمر يتوقف في النهاية على ما يتم تبنيه من فروض . فوفقا لأحد الدراسات التى تمت على تأثير الاستثمارات فى الخارج على فرص العمالة بالولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٦/١٩٧٠ نجد أن هذه الاستثمارات قد أدت الى فقد ٤٠٠ ألف الى ١ر٣ مليون فرصة عمل، بينما نجد أن النتيجة ، تحت فروض أخرى ، هى زيادة فرص العمل بمقدار ٥٠٠ ألف فرصة عمل (١٤) .

على أية حال ، فان هناك اهتماما متزايدا فى الدول الأم بدراسة نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية خاصة السلبية منها .ولكن يلاحظ أن هذا الاهتمام لا يتجه الى منع أو الحد من نشاط الشركات المذكورة في الخارج ، بل الى توجيه هذا النشاط وتنظيمه على النحو الذى يحقق أكبر فائدة للاقتصاد فى الدولة الأم .

٣ ـ نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية الدولية :

الى جانب النتائج المترتبة على نشاط الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للدولة المضيفة والدولة الأم ، هناك عدد آخر من النتائج ذات التأثير على العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية الدولية، ومن أهم هذه النتائج ما يلى :

(أ) تمتلك الشركات متعددة الجنسية أصولا ضخمة مقومة

---

(١٤) A) United States Senate, Committee on finance, implications of multinational firms for world trade and investment and for U.S. trade and labor (Washington, D.C., 1973).

B) Robert, B. Sobaugh, op. cit.

C) National foreign trade council. The impact of U.S. direct investment on U.S. employment and trade, New York, 1971. For more references, see U.N. Dept. of Economic and Social Affairs, op. cit., pp. 58-59.

بالعملات المختلفة للدول التى تعمل بها • ومن شأن هذه الحقيقة أن تؤدى الى زيادة امكانيات هذه الشركات فى التأثير على النظام النقدى العالمى وكذلك على السياسات النقدية للدول المضيفة والدول الأم •

ان قرارا يتخذ من جانب المسئولين عن ادارة الشركات متعددة الجنسية بتحويل بعض الأصول من دولة الى أخرى من شأنه أن يؤدى الى التعجيل بأزمة نقدية عالمية ، خاصة فى ضوء ما نعرفه من ضعف النظام النقدى العالمى القائم • حقيقة أن الأصل عدم قيام هذه الشركات بعمليات المضاربة فى أسواق النقد ، وأن ما يحدث من اضطرابات فى النظام النقدى العالمى لا يمكن أن ينسب اليها أساسا ، الا أن المسئولين عن هذه الشركات لابد وأن يعملوا على التقليل من المخاطر التى تنتج عن التغيرات فى أسعار الصرف ، وفى سبيل تحقيق ذلك لابد وأن يتدخلوا فى سوق النقد العالمى لحماية القيمة الحقيقية لاصول شركاتهم •

(ب) يترتب على نشاط الشركات متعددة الجنسية نتائج عديدة بالنسبة لنظام التجارة الدولية • فحركة رؤوس الأموال التى تستثمرها الشركات المذكورة فى الدول المضيفة تؤثر ، كما سبق أن ذكرنا ، على صادرات الدولة الأم • كذلك يلاحظ أن عددا قليلا من الشركات متعددة الجنسية يقوم بتصدير قدر كبير من السلع الصناعية ، وأن نسبة كبيرة من صادرات هذه الشركات يتم بين فروع مملوكة لها أو بين الشركة الأم وهذه الفروع • أيضا يلاحظ أن أسعار السلع التى يتم تبادلها بين الشركة الأم وفروعها لا تتحدد وفقا لظروف العرض والطلب ، ولكن وفقا للاستراتيجية الشاملة التى تتبناها الشركة المذكورة والتى يدخل فى تحديدها مستوى الرسوم الجمركية فى الدول المستوردة ، مستوى الضرائب من الناحية المطلقة والنسبية ، مستوى الاختلاف والتقلبات فى أسعار

الصرف ، سياسة الحكومات تجاه الأتاوات والرسوم التى تتقاضاها الشركات متعددة الجنسية وتجاه تحويل أرباحها الى الخارج ٠٠الخ٠

ومن شــــأن كل ما تقدم أن يحدث تغيرات هامة فى أسس التخصص الدولى وفى هيكل التجارة الدولية ، الأمر الذى يوجب دراسة ما يوجد من علاقة بين حركة التجارة وحركة الإستثمار ، وأن تنشأ التنظيمات والمؤسسات القادرة على دراســـــة وتخطيط السياسات المحددة لهذه العلاقات ٠ وعلى سبيل المثال ، فان من شأن تحديد أسعار الصادرات ، التى تتم بين الشركات متعددة الجنسية ، بعبدا عن ظروف العرض والطلب أن يضعف من تأثير العوامل التقليدية لنظرية التجارة الدولية ، كتغييرات الأســــعار المحلية وأسعار الصرف ، فى تصحيح ما يوجد من خلل فى موازين مدفوعات الدول وتحقيق التوازن فى العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الاحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل ٠ بالاضافة الى ما تقدم فان حقيقة أن هناك عــددا قليلا من الشركات متعددة الجنســية يحتكر انتاج وتصدير قدر كبير من السلع الصناعية والاستخراجية وغيرها يعنى أن هذه الشركات قادرة على الاستغلال ، الامر الذى يدفع حكومات الدول المضيفة الى العمل على محاربة هذه القوة الاحتكارية وغالبا ما يتم ذلك عن طريق قيام الدول المضــــيفة بوضع القيود واتباع سياسات حماية السوق والانتاج المحلى ، أو قد تلجأ الى التكتل والاندماج الاقليمى مع دول أخرى لزيادة قوتها التفاوضية تجاه الشركات متعددة الجنسية ٠ ومن شأن كل ذلك ، مرة أخرى، أن يؤثر على هيكل التجارة الدولية وأن يخلق الكثير من المشاكل السياسية بين الدولة المضيفة والدولة الأم ٠

(ج) تساهم الشركات متعددة الجنســـــية فى خلق مصالح مشتركة بين المديرين وكبار الموظفين العاملين بفروعها فى الدول المضيفة وبين استمرار وجود فروع هذه الشركات ٠ وحيث أن هؤلاء

المديرين وكبار الموظفين ومن يرتبط بهم من مجمـــوعات مختارة وضاغطة غالبا ما يتمتعون بنفوذ قوى فى بلادهم ، فان من شـأن ذلك أن يؤدى الى زيادة قدرة الشركات متعددة الجنسية على التأثير على سياسة الدول العاملة بها الداخلية منها والخارجية •

كذلك فان الشركات متعددة الجنسية بما تؤدى اليه من زيادة درجة الترابط بين الدول واعتماد بعضها على البعض الآخر تؤدى الى تقوية العلاقات الدولية بين الدول المضيفة والدول الأم وبين الدول المضيفة بعضها البعض الآخر بحيث يصعب على احداها انهاء هذه العلاقة دون تحمل أعباء ونفقات كبيرة •

(د) تثير مباشرة الشركات متعددة الجنســية لنشاطها الكثير من المشاكل القانونية التى تهم بصفة خاصة رجال القانون الدولى العام والخاص والتى تتطلب وضع قواعد قانونية جديدة تحكمهـا وتحدد الجهة القضائية المختصة بالفصل فيها • ولعل أهم مصــادر هذه المشاكل القانونية ما تفرضه الدول المضيفة من ضرائب على الشركات متعددة الجنسية العاملة بها واحتمال ازدواجها مع ما يفرض من ضرائب فى الدولة الأم • يضاف الى ذلك ما تتبعه الشركات المذكورة من سياسات لتحديد أسعار منتجاتها وأســعار السلع الوسيطة والمواد الخام المتبادلة بين فروعها على نحو يؤثر على مدى اتفاق الأرباح المعلنة مع الأرباح الحقيقية باتجاهها الى تخفيض الأولى على نحو يؤدى الى تفادى دفع كامل الضرائب المســتحقة للدول المضيفة •

المبحث الثانى

الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى وطبيعة نشاطها

نبدأ هـذه البحث بالتركيز على بعض الحقائق الأساسية عن نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى • ثم ننتقل بعد ذلك الى دراسة نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة فى استغلال البترول العربى على نحو اكثر تفصـيلا ، وذلك لما لهذا القطاع من اهمية خاصة ، واخيرا نختتم هـذا البحث بدراسة ملامح تطور نشـاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى فى السنوات الأخيرة •

أولا : بعض الحقائق الاساسية عن نشـاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى

ان محاولة حصر الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى وتحديد طبيعة نشاطها لا تلبث أن تصطدم بحقيقة نقص الاحصاءات والبيانات والمعلومات المنشورة على مسـتوى الوطن العربى • الا أن هذا النقص لم يخل دون بذل الجهد لجمع بعض الاحصاءات والمعلومات من مصادر مختلفة ، والتى قد تعطى ولو بطريق غير مباشر ، صـورة تقريبية عن هـذه الشركات وطبيعة نشاطها •

ويبين الجدول رقم (١) رصيد دول لجنة مسـاعدات التنمية (DACC) من الاسـتثمارات المباشرة فى البلاد العربية وبعض مناطق الدول الآخذة فى النمو فى نهاية عام ١٩٦٧ ؛ واذا افترضنا

مع قدر من التجاوز ، أن القدر الأعظم من الاستثمارات المباشرة لدول لجنة مساعدات التنمية يتم عن طريق الشركات متعددة الجنسية فى هذه الدول ، واذا افترضنا أن هذه الاستثمارات تمثل نسبة مرتفعة من مجموع الاســـتثمارات المباشرة من مختلف دول العـالم ، فان البيانات التى يتضمنها الجدول المذكور من الممكن أن تؤخذ كمؤشر ، ولو تقريبى ، عن نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى· وبدراسة هذه البيانات نستطيع أن نستخلص الحقائق التالية عن الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى وطبيعة نشاطها:

(أ) بلغ نصيب الوطن العربى من مجموع رصيد الاستثمارات حوالى ١٢ر٣٪ وهى نسبة أكبر من نسبة حجم سكان الوطن العربى الى مجموع سكان الدول الآخذة فى النمو ·

(ب) أن نسبة كبيرة من استثمارات الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى قد اتجهت الى قطاع البترول · ويمكن التدليل على هذه الحقيقة بالرجوع الى الأرقام الموضحة بالجدول موضـــوع الدراسة حيث نجد أن نصيب الدول العربية المنتجة والمصـــدرة للبترول من اجمالى الاستثمارات فى الوطن العربى قد بلغ ٧٩٪(١٥)· واذا ما أخذنا فى الاعتبار أن قدرا لا يستهان به من الاستثمارات فى الدول العربية الأخرى كجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية وتونس قد استخدم فى قطاعاتها البترولية ، فان النسبة المذكورة ترتفع بكل تأكيد الى ما يزيد عن ٧٩٪ ·

(جـ) تحتل استثمارات الولايات المتحدة المركز الأول فى الكثير من الدول العربية وفى مقدمتها المملكة العربية السـعودية

---

(١٥) الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول هنا هى : الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، المملكة العربية الســعودية ، الكويت ، الجمهورية العراقية ، الامارات العربية المتحدة ، قطر ، سلطنة عمان ·

(٤ر٩٠٪) ، ليبيا (٧ر٧٧٪) ، جمهورية مصر العربية (٧ر٧٠٪) ، الكويت (٤ر٥٤٪) ، البحرين (٨ر٩١٪) ، لبنان (٥ر٥٤٪) ،سوريا (٨ر٥٦٪) ، الأردن (٧٥٪) ، دبى (٢ر٤٦٪) • هذا بينما تحتل فرنسا المركز الأول فى كل من الجزائر (٧ر٧١٪) ، المملكة المغربية (٢ر٤٥٪) . تونس (٢ر٣٩٪) ، موريتانيا (٨ر٦٨٪) • وتحتل المملكة المتحدة المركز الأول فى السودان (٩ر٧٤٪) ، العراق (٥ر٣٧٪) . أبوظبى (٢ر٥١٪) ، قطر (٥ر٤٠٪) ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٠٠٪) وأخيرا تحتل كل من ايطاليا وهولندة المركز الأول فى احدى الدول العربية وهى الصومال بالنسبة لايطاليا (٣ر٨٣٪) ، وسلطنة عمان بالنسبة لهولندة (١ر٥٢٪) (١٦)•

(د) اتسم نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى بقدر كبير من التركز • ويتضح ذلك فى حقيقة انتماء الغالبية العظمى من هذه الشركات الى عدد محدود من الدول لا يتجاوز الخمسة ، فضلا عن تركز معظم نشاطها فى قطاع واحد ، كما سبق أن أوضحنا ، وهو قطاع البترول • ولا شك أن هذه الحقيقة هى انعكاس للراوبط التاريخية والسياسية بين كل من المملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا وبين مجموعات الدول العربية التى خضعت لسيطرتها فى فترة الاستعمار ، كما أنها تعكس الدور القيادى الذى تلعبة الشركات متعددة الجنسية فى الولايات المتحدة • أما تركز معظم النشاط فى قطاع البترول فانه يعكس أهمية الطاقة بالنسبة للدول الام للشركات متعددة الجنسية وطبيعة هيكل الموارد الطبيعية فى الوطن العربى •

(١٦) طرأ قدر من التغيير على هذه الصورة منذ سنة ١٩٦٧ نتيجة قيام بعض الدول بتاميم شركات النفط ومنحها امتياز استغلال لشركات جديدة ، ونتيجة امتداد نشاط الشركات متعددة الجنسية الى قطاعات جديدة خلاف قطاع البترول ، الا أن الخطوط العريضة لهذه الصورة بقيت ثابتة نسبيا •

جدول رقم (١)

رصيد دول لجنة مساعدات التنمية (DACC) من الاستثمارات المباشرة في الدول العربية وبعض مناطق الدول الاخذة فى النمو فى نهاية عام ١٩٦٧ (ملايين الدولارات ونسب مئوية

الدولة أو المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية ((مليون دولار))	النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات فى المنطقة	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات	
			الدول التى يزيد نصيبها عن ٥٠٪	الدول الأخرى الرئيسية
جميع الدول الآخذة فى النمو	٣٣١٣٤ر٦	—	الولايات المتحدة ٥٠ر٤	المملكة المتحدة ٩ر١٩ ، فرنسا ٨ر١ ، هولنده ١ر٥
أفريقيا	٦٥٩١ر١	—		المملكة المتحدة ٣٠ر٠ ، فرنسا ٢٦ر٣ ، الولايات المتحدة ٢٠ر٨

(تابع) جدول رقم (١)

الدولة أو المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية ((مليون دولار))	النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات فى المنطقة	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول التى يزيد نصيبها عن ٥٠٪	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول الأخرى الرئيسية
آسيا	٤٩٩١ر٥	-	-	المملكة المتحدة ٤١ر٥ ، فرنسا ٦ر٦ ، الولايات المتحدة ٣٥ر٦ .
الشرق الأوسط	٣١٠٢ر٧	—	الولايات المتحدة ٥٧ر٣	المملكة المتحدة ٢٧ر١
غرب الكرة	١٨٤٤٩ر٣	—	الولايات المتحدة ٦٣ر٨	المملكة المتحدة ٩ر٢ ، كندا ٧ر٣ .
الدول العربية فى أفريقيا : الجزائر	٧٠٢ر٥	١٠ر٧	فرنسا ٧١ر٧	الولايات المتحدة ١٦ر٤ .

(تابع) جدول رقم (١)

الدولة أو المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية ((مليون دولار))	النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات فى المنطقة	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول التى يزيد نصيبها عن ٥٠٪	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول الأخرى الرئيسية
ليبيا	٥٧٨ر٢	٨ر٨	الولايات المتحدة ٧٧ر٧	المملكة المتحدة ٩ر١٠
مراكش	١٧٩ر٣	٢ر٧	—	فرنسا ٢ر٤٥ ، الولايات المتحدة ٥ر١٩ ، ايطاليا ٦ر١٥
تونس	١ر١٣٥	٢ر٠	—	فرنسا ٢ر٣٩ ، ايطاليا ٥ر٢٨ ، السويد ٤ر١٠ .
موريتانيا	١ر١٠١	١ر٥	فرنسا ٨ر٦٨	المملكة المتحدة ٢ر١٦ .
جمهورية مصر العربية	٠ر٥٨	٠ر٩	الولايات المتحدة ٧ر٧٠	ايطاليا ٧ر٢٦ .

(تابع) جدول رقم (١)

الدولة أو المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية « مليون دولار »	النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات فى المنطقة	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول التى يزيد نصيبها عن ٥٠٪	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول الأخرى الرئيسية
السودان	٣٦ر٧	٦ر٠	المملكة المتحدة ٧٤ر٩	هولنده ١٣ر٦٠
الصومال	١٢ر٦	٢ر٠	ايطاليا ٨٣ر٣	الولايات المتحدة ٩ر٧
الدول العربية في الشرق الأوسط: المملكة العربية السعودية	٨٦٦ر٠	٢٧ر٩	الولايات المتحدة ٩٠ر٤	اليابان ٩ر٢٠
الكويت	٦٢٠ر٧	٢٠ر٠	الولايات المتحدة ٥٤ر٤	المملكة المتحدة ٤٥ر٤٠

(تابع) جدول رقم (١)

الدولة او المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية « مليون دولار »	النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات فى المنطقة	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول التى يزيد نصيبها عن ٥٠٪	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول الاخرى الرئيسية
العراق	١٨٦ر٧	٦ر٠	—	المملكة المتحدة ٣٧ر٥ ، فرنسا ٢٣ر٦ ، الولايات المتحدة ٢٣ر٦ .
البحرين	١٢٢ر٠	٣ر٩	الولايات المتحدة ٩١ر٨	المملكة المتحدة ٨ر٢ .
أبو ظبى	١٠٢ر٥	٣ر٣	المملكة المتحدة ٥١ر٢	فرنسا ٢٦ر٣ ، الولايات المتحدة ١٣ر٧ .
لبنان	٨٩ر٩	٢ر٩ —	الولايات المتحدة ٥٤ر٥	فرنسا ٣١ر٧ ، المملكة المتحدة ١٤ر٣ .

(تابع) جدول رقم (١)

الدولة او المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية « مليون دولار »	النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات فى المنطقة	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول التى يزيد نصيبها عن ٥٠٪	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات: الدول الأخرى الرئيسية
قطر	٨٩٫٠	٢٫٩	—	المملكة المتحدة ٤٠٫٥ ، هولندا ٣٣٫٧ الولايات المتحدة ١٢٫٩
مسقط وعمان	٧٠٫٠	٢٫٣	هولنده ٥٢٫١	المملكة المتحدة ٣٧٫٩ ٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	٦٨٫٠	٢٫٢	المملكة المتحدة ١٠٠	—
سوريا	٣٥٫٢	١٫١	الولايات المتحدة ٥٦٫٨	المملكة المتحدة ١٩٫٩ ، فرنسا ١٤٫٢
الأردن	٢٤٫٠	٠٫٨	الولايات المتحدة ٧٥	المملكة المتحدة ٢٠٫٠ ٠

(تابع) جدول رقم (١)

الدولة أو المنطقة	رصيد دول لجنة مساعدات التنمية « مليون دولار »	النسب المئوية الى مجموع الاستثمارات فى المنطقة	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنميه الى مجموع الاستثمارات: الدول التى يزيد نصيبها عن ٥٠٪	نصيب بعض دول لجنة مساعدات التنميه الى مجموع الاستثمارات: الدول الأخرى الرئيسية
دبى	٥ر٦	٢ر٠	—	الولايات المتحدة ٢ر٤٦ ، المملكة المتحدة ٤ر٣٨ .
مجموع الدول الغربية	٤٠٨٤ر٠			
مجموع الدول العربية المنتجة للبترول	٣٢١٥ر٦			

المصدر :

U.N., Department of Economic and Social Affairs, « Multinational Corporations in World Development », N.Y., 1973, ST/ECA/190.

فضلا عما تقدم ، فاننا نستطيع الحصول على المزيد من التفاصيل عن نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى بالرجوع الى الجدول رقم (٢) ٠

حقيقة ان البيانات الواردة فى هذا الجدول قد جاءت قاصرة على دول الشرق الأوسط وهى تشمل ايران واسرائيل دون الدول العربية فى أفريقيا ، الا ان الصورة المستخلصة منها قد لا تختلف كثيرا عن تلك التى قد تتوافر عن الوطن العربى كوحدة مستقلة وكاملة ٠ ان الرجوع الى البيانات الواردة فى هذا الجدول تمكننا من اضافة الحقائق الهامة التالية والتى تؤكد ما سبق أن استخلصناه من الجدول رقم (١) ٠

(أ) ان فى الوقت الذى يحظى فيه قطاع البترول بحوالى ٩٠٪ من مجموع الاستثمارات المباشرة فان النسبة الضئيلة الباقية تتوزع على مالا يقل عن تسعة قطاعات أخرى ٠ حقيقة ان الصناعات التحويلية تحظى بما يزيد عن النصف من النسبة المتبقية ، ولكن لايزال نصيبها أقل بكثير من نصيب قطاع البترول اذ لا يتجاوز ١٩٠ مليون دولار ، أى ١ر٦٪ من مجموع الاستثمارات ٠

(ب) تحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة فى جميع القطاعات ماعدا قطاعى النقل والبنوك حيث تترك مكانها للمملكة المتحدة ٠ ويلاحظ أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة — تمثلان معا ٤ر٨٤٪ من مجموع الاستثمارات فى مختلف القطاعات ٠

ويلاحظ ان الحقيقتين المتقدمتين تؤكدان مرة أخرى صفة التركز التى يتسم بها نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى ٠

التوزيع على حسب الدول المستثمرة ٪

الولايات المتحده	المملكة المتحدة	فرنسا	هولنده	كندا	ألمانيا الغربية	اليابان	ايطاليا	دول اخرى
٥٧ر٩	٢٧ر٤	٤ر٩	١ر٦	ار	—	٢ر٩	٧ر٠	—
٥٤ر٤	٢٨ر٧	٥ر٦	٥ر٩	—	—	٤ر٤	١ر٠	—
٥٠ر٠	—	٥٠ر٠	—	—	—	—	—	—
—	١٠٠	—	—	—	—	—	—	—
٤٩ر١	٢١ر٥	٦ر٣	٢ر٦	٠ر٥	١٠ر٠	٢ر٦	٢ر٢	٥ر٢
٦١ر٧	٢٥ر٠	٣ر٣	—	—	٦ر٠	—	٣ر٣	٠ر٧
٦٦ر٧	٣٣ر٣	—	—	—	—	—	—	—
٣٧ر٨	٤٣ر٢	١٦ر٢	—	—	٢ر٧	—	—	١ر
٣٠ر٩	٤٥ر٥	١٠ر٩	٣ر٦	—	٥ر٥	—	١٨	١ر٨
٨٨ر٨	٥ر٦	٥ر٦	—	—	—	—	—	—
٧٨ر٣	٢١ر٧	—	—	—	—	—	—	—
٥٧ر٣	٢٧ر١	٥ر٢	٥ر٦	٢ر	٧ر	٢ر٧	٨ر	٤ر

جدول رقم (أ)

رصيد دول لجنة مساعدات التنمية (DACC) من الاستثمارات المباشرة فى الشرق الاوسط (١) موزعة حسب القطاعات والدول المستثمرة (٢) فى نهاية سنة ١٩٦٧ « ملايين الدولارات ونسب مئوية »

القطاع	مجموع استثمارات لجنة دول مساعدات التنمية مليون دولار	النسبة المئوية لاستثمارات القطاع	استثمارات دول لجنة مساعدات التنمية الى مجموع الاستثمارات ٪
١ ـ قطاع البترول	٢٧٧٦ر٤	٨٩ر٥	١٠٠
انتاج البترول الخام	١٤٧٠ر٠	٤٧ر٤	١٠٠
٢ ـ المناجم	٦ر٠	٠ر٢	١٠٠
٣ ـ الزراعة	٢ر٥	٠ر١	١٠٠
٤ ـ الصناعة التحويلية	١٩٠ر٣	٦ر١	١٠٠
٥ ـ التجارة	٣٠	١ر٠	١٠٠
٦ ـ المرافق العامة	١٠ر٥	ر٣	١٠٠
٧ ـ النقل	١٨ر٥	ر٦	١٠٠
٨ ـ البنوك	٢٧ر٥	ر٩	١٠٠
٩ ـ السياحة	١٨ر٠	ر٦	١٠٠
١٠ ـ انشطة اخرى	٢٣	ر٧	١٠٠
اجمالى	٣١٠٢ر٧	١٠٠	١٠٠

ملحوظة : (١) دول الشرق الأوسط تشمل ايران واسرائيل ولا تشمل الدول العربية فى افريقيا .

(٢) الدول الأخرى تشمل استراليا ، النمسا، بلجيكا ، الدنمرك ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، سويسرا .

المصدر : U.N., « Multinational Corporations —World Development », N.Y., 1973, ST/ECA/190.

ثانيا : الشركات متعددة الجنســـية وقطاع البترول العربى ٠

تشير الحقائق الأساسية عن نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى الى أن قصة هذه الشركات أساسا قصـــة استغلال البترول العربى ٠ ومن ثم فان دراســـة الدور الذى تلعبه هـذه الشركات فى الوطن العربى يتطلب بالضرورة التعرض الى نشـــاط الشركات العاملة فى قطاع البترول على نحو أكثر تفصيلا ٠

وتتضمن الجداول (٣،٤،٤أ،٥،) بعض البيانات الاساسية التى تساهم فى القاء الضؤ على نشاط الشركات العاملة فى قطاع البترول العربى ، كما تساهم فى فهمنا لطبيعة هذا النشاط ٠ فالجدول رقم (٣) يتضمن أسماء الشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاع البترول فى الدول العربية الاعضاء بمنظمة الاوبك مع بيان هيكل توزيع اسهم ملكية هذه الشركات ، أما الجدولان رقمى (٤،٤أ) فيتضمنان بيانات عن انتاج وايرادات بترول هذه المجموعة من الدول العربية خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٣ ، ١٩٧١ – ١٩٧٥ ، وأخيرا فان الجدول رقم(٥)

يتضمن بيانات عن قيمة الاستثمارات الجارية وعائد الاستثمارات القائمة فى بعض مناطق الدول الاخذة في النمو ، كما يتضمن بيانات عن مقدار التفاوت بين المتغيرين السابقين خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ بالنسبة لكل منطقة .

ولالقاء المزيد من الضوء على الظاهرةموضوع البحث تم فى الجدول المذكور التمييز ، بالنسبة لكل منطقة من مناطق الدول الآخذة فى النمو وبالنسبة لمجموع هذه الدول ، بين أرقامها الكلية ، وأرقام دولها المنتجة للبترول • ولقد ركزنا في الجدول المذكور أيضا على منطقتى أفريقيا وآسيا وهما المنطقتان اللتان تضمان كل الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للبترول •

جدول رقم (٣)

شركات البترول متعددة الجنسية العاملة فى الدول العربية الأعضاء بمنظمة الاوبك

اولا : دولة الامارات العربية المتحدة :

١ ـ شركة أبو ظبى للبترول (ليمتد) :

أكبر الشركات العاملة فى أبو ظبى ، وهى جزء من مجموعة شركات البترول التى تعمل فى العراق والتى تمتلكها الشركات الاتية:

ـ شركة البترول البريطانية	« British Petroleum »	٢٣ر٧٥٪
ـ الشركة الفرنسية للبترول		٢٣ر٧٥٪
ـ شركة شل		٢٣ر٧٥٪
ـ شركة اسو موبيل		٢٣ر٧٥٪
ـ مؤسسة جولبينكيان	« Gulbenkian »	٥ر٠٠٪

٢ ـ شركة المناطق البحرية في أبو ظبي « ليمتد » وتمتلكهـا شركتان هما :

ـ شركة البترول البريطانية	٦٦ ⅔٪
ـ الشركة الفرنسية للبترول	٣٣ ⅓٪

وفى نهاية عام ٧٢ ، باعت شركة البترول البريطانية ما يعادل ٤٠٪ من نصيبها فى هذه الشركة الى شركة تنمية البترول اليابانية .

٣ ـ شركة فيليبس / AGIP / امينويل :

اكتشفت هذه الشركة البترول عام ١٩٦٩ بكميات محدودة وتمتلك حكومة أبو ظبى ١٥٪ من أسهمها . أما بقية الاسهم فهى موزعة على النحو التالى :

ـ شركة فيليبس للبترول	٤١ ٢/٣٪
ـ الشركة الاميريكية المستقلة (امينويل)	١٦ ٢/٣٪
ـ شركة AGIP	٤١ ٢/٣٪

٤ ـ شركة أبو ظبى للبترول (اليابان) ادوك :

وتمتلكها الشركات اليابانية التالية :

ـ شركة ماروزين	(Maruzen)	٢٥ر٣٪
ـ شركة دايكيو	(Daikyo)	٢٥ر٣٪
ـ نيبون للتعدين	(Nippon Mining)	٢٥ر٣٪
ـ ادارة التعاون العامة للبترول		١٨٪
ـ شركات يابانية أخرى		١٦ر١٪

٥ ــ شركة بترول الشرق الاوسط (ليمتد) :

وتمتلكها مؤسسة ميتسوبيتشى اليابانية : « Mitsubishi »

٦ ــ مجموعة الاميرادا « Amerada Group » وتتكون من :

Pan Ocean في الولايات المتحدة		٦٠٪
شركة سيراكيوز الكندية	« Syracuse »	٢٠٪
مشروعات وينجتون	« Wington »	٢٠٪

٧ ــ شركة البنلق :

وتمتلكها ثلاث شركات بالتساوى :

ــ شركة البترول البريطانية •

ــ الشركة الفرنسية للبترول •

ــ مجموعة من الشركات اليابانية ومن بينها ممثل عن شركة قطر للبترول ، وشركة North Slope للبترول وشركة أبو ظبى للبترول ، وشركة الاسكا لتنمية البترول •

ثانيا : الجزائر :

هناك حوالى ٢٠ شركة تعمل فى مجال البترول فى مقدمتها شركة سونتراك Sonatrach ، وهى شركة تمتلكها الدولة بالكامل • والى جانب هذه الشركة توجد الشركات التالية :

١ ــ المؤسسة الوطنية للتنقيب واستغلال البترول فى الجزائر •

٢ ــ المؤسسة الوطنية لبترول الاكويتين « Aquitaine » وتمتلكها شركة البترول البريطانية والشركة الفرنسية للبترول وشركات أخرى •

٣ ـ **شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء** وتمتلكها الحكومة الجزائرية وشركة شل وشركات أخرى ٠

٤ ـ **مؤسسة البترول الفرنسية فى الجزائر** ٠

٥ ـ **المؤسسة الفرنسية للاستغلال والحفر** ٠

٦ ـ **المؤسسة المساهمة للبترول** ، وتمتلك شركة CIE الفرنسية للبترول ٨٥٪من أسهمها بينما تمتلك الجزء الباقى شركات أخرى ٠

٧ ـ **شركة حفر واستغلال البترول** ٠

٨ ـ **مؤسسة الاوراس الفرنسية للبترول** « ORAS »

٩ ـ **شركة أوزونيا** « Ozonia » الفرنسية للبترول ٠

١٠ ـ **شركة الباسو** « El Paso » للغاز الطبيعى ٠

١١ ـ **شركة حفر آبار البترول** ٠

١٢ ـ **شركة جيتى** « Getty » للبترول ٠

١٣ ـ **شركة موبل التعاونية** ٠

١٤ ـ **شركة بترول الجزائر** ٠

١٥ ـ **شركة استغلال المواد الهيدروكربونية بمنطقة هاسى رميل** « Hassi R'mel » وهى شركة تمتلكها الحكومة الجزائرية بالاشتراك مع الشركة الفرنسية للبترول وشركات أجنبية أخرى ٠

١٦ ـ **الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول** ٠

١٧ ـ **شركة التنقيب واستغلال البترول** ٠

١٨ ـ **شركة يورفيرب** « Eurferb »

١٩ ـ **مؤسسة المشاركة البترولية** ٠

ثالثا : العراق

هناك أربع شركات للبترول فى العراق ، احداها تمتلكها الدولة وهى شركة البترول الوطنية ، والثانية هى شركة البترول العراقى (I P C) وتمتلكها الشركات التالية :

– شركة البترول البريطانية	٢٣ر٧٥٪
– الشركة الفرنسية للبترول	٢٣ر٧٥٪
– شركة شل الملكية الهولندية	٢٣ر٧٥٪
– شركة اسو	١١ر٨٧٥٪
– شركة موبيل أويل	١١ر٨٧٥٪
– مؤسسة جولبينكيان	٥٪

أما الشركتان الاخريتان ، وهما شركة البصرة للبترول (B P C) وشركة الموصل للبترول (M P C) فانهما تتبعان شركة البترول العراقى .

رابعا : الكويت :

هناك ثلاث شركات أجنبية الى جانب الشركة الوطنية للبترول هذه الشركات الثلاث هى :

١ – **شركة البترول الكويتية** وتمتلكها شركة البترول البريطانية وشركة بترول الخليج .

٢ – **الشركة العربية للبترول « اليابان »**

– حكومات الكويت	٢٠٪
– شركات يابانية	٨٠٪

٣ – **شركة البترول المستقلة الأمريكية « امينويل »** .

خامسا : ليبيا :

هناك عدد كبير من شركات البترول تعمل فى ليبيا وأهمها :

١ ـ **الشركة الليبية الوطنية للبترول** وتمتلكها الدولة ٠

٢ ـ **شركة أوزيس للبترول** « OASIS » :

وهى شركة تمتلكها مجموعة من الشركات الأجنبية انضمت اليها شركة شل ، الا أن الدولة استولت على نصيب شركة شل سنة ١٩٧٤ ٠

٣ ـ **شركة البترول الغربية** ٠

٤ ـ **شركة أسو/ستاندارد « ليبيا »** ، وهى شركة تمتلكها شركة اكسون « EXON »

٥ ـ **شركة البترول الأمريكية فيما وراء البحار** ٠

وهى شركة تمتلكها كل من شركتى ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وتكساكو ، وتم تأميمها سنة ١٩٧٤ ٠

٦ ـ **شركة موبيل جلزينبرج** « Gelsenberg » وتمتلكها :

ـ شركة موبيل	٦٥٪
ـ شركة جلزينبرج	٣٥٪

٧ ـ **شركة أسوسيرتى** « Esso Sirte » وتمتلكها :

ـ شركة اكسون	٥٠٪
ـ و٠ دجريس ـ اتلانتيك ريتش فيلد	٥٠٪

٨ ــ **شركة أموكو الدولية** « Amoco » وهى شركة أمريكية.

٩ ــ **شركة الخليج العربى للبترول** وهى شركة حكومية « Aquitaine »

١٠ ــ **المؤسسة الوطنية لبترول الاكويتين**

ــ مجموعة من الشركات الأجنبية الفرنسية والأسبانية والأمريكية .

١١ ــ **شركة فيليبس للبترول** ــ شركة أمريكية .

سادسا ــ قطر :

هناك أربع شركات ولكن اثنتان فقط هما اللتان تقومان بالانتاج حاليا وهما :

١ ــ شركة قطر للبترول :

شركة تابعة لشركة البترول العراقى وهى مملوكة للشركات التالية :

ــ شركة البترول البريطانية	٢٣ر٧٥٪
ــ الشركة الفرنسية للبترول	٢٣ر٧٥٪
ــ شركة اكسون	١١ر٨٧٥٪
ــ شركة موبيل أويل	١١ر٨٧٥٪
ــ مؤسسة جولبينكيان	٥٪

٢ ــ شركة شل ــ قطر :

تمتلكها بالكامل شركة شل الهولندية الملكية .

سابعا : المملكة العربية السعودية :

هناك عدة شركات أجنبية تعمل فى المملكة العربية السعودية ومنها :

١ ـ شركة بترومين وتمتلكها الدولة .

٢ ـ شركة البترول الأمريكية العربية (أرامكو) وتمتلكها :

ـ شركة اكسون	٣٠٪
ـ شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا	٣٠٪
ـ شركة تكساكو	٣٠٪
ـ شركة موبيل أويل	١٠٪

٣ ـ شركة البترول العربى .

ـ وتمتلك الحكومة السعودية ٢٠٪ من أسهمها .

٤ ـ شركة جيتى للبترول « Getty »

Manaa Saeed Al-Otaiba
OPEC and the Petroleum Industry, Groom Helm, London, 1975.

جدول رقم (٤ـأ)

انتـاج وايرادات الدول العربية من البترول (١٩٧١ ـ ١٩٧٥)

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
	الانتاج ((مليون برميل سنويا))				
الامارات العربية المتحدة	٣٣٩	٣٨٤	٥٥٦	٦٠٤	٦٠٢
الجزائر	٢٧٦	٣٧٢	٣٧١	٣٥٣	٣٣١
العراق	٥٩٤	٣٨٢	٦٦٨	٦٤٠	٧٨٥
الكويت	١١٦٤	١٢١٨	١١١٤	٩٣٨	٧٤٨
ليبيا	٩٨٩	٨١٣	٧٩٤	٥٤٤	٥٣١
قطر	١٥٦	١٧٦	٢٠٨	١٩٠	١٦٠
السعودية	١٧٠٧	٢١٦٣	٢٧٦٩	٣٠٩٩	٢٥٨١
	الايرادات ((مليون دولار سنويا))				
الامارات العربية المتحدة	٣٤١	٥٥١	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠
الجزائر	٣٥٠	٧٠٠	٩٠٠	٣٧٠٠	٣٣٧٥
العراق	٨٤٠	٥٧٥	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠
الكويت	١٤٠٠	١٦٥٧	١٩٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠
ليبيا	١٧٦٦	١٥٩٨	٢٣٠٠	٦٠٠٠	٥١٠٠
قطر	١٩٨	٢٥٥	٤٠٩	١٦٠٠	١٧٠٠
السعودية	٢١٤٩	٣١٠٧	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٧

المصدر : Petroleum Economist, Sept. 1976

جدول رقم ٤

انتـــاج وايرادات الدول العربية من البترول (١٩٦٠ – ١٩٧٣)

الدولة	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
	الانتاج برميل/يوم فى المتوسط													
الامارات العربية المتحدة			١٤ر٢٠٠	٤٨ر٢٠٠	١٨٦٨٠٠	٢٨٢٢٠٠	٣٦٠٠٠٠	٣٨٢١٠٠	٤٩٦٦٠٠	٥٩٩٤٠٠	٦٩٣٨٠٠	٩٣٤٤٠٠	١٠٤٩٨٠٠	١٣٠٦٠٠٠
الجزائر	١٨١١٠٠	٣٣٠٩٠٠	٤٣٦٩٠٠	٥٠٤٣٠٠٠	٥٧٥٨٠٠	٥٥٨٧٠٠	٧٠٨٧٠٠	٨٢٥٧٠٠	٩٠٤٢٠٠	٩٤٦٤٠٠	١٠٢٩١٠٠	٧٨٠٤٠٠	١٠٦٢٣٠٠	
العراق	٩٧٢٢٠٠	١٠٠٧١٠٠	١٠٠٩٢٠٠	١١٦١٩٠٠	١٢٥٥٢٠٠	١٣١٢٦٠٠	١٣٩٢٢٠٠	١٢٢٨١٠٠	١٥٠٣٣٠٠	١٥٢١٢٠٠	١٥٤٨١٠٠	١٦٩٤١٠٠	١٤٥٤٥٠٠	١٩٦٦١٠٠
الكويت	١٦٩١٨٠٠	١١٧٣٥٠٠	١٩٥٧٨٠٠	٢٠٩٦٣٠٠	٢٣٠١٠٠٠	٢٣٦٠٣٠٠	٢٤٨٤١٠٠	٢٤٩٩٨٠٠	٢٦١٣٥٠٠	٢٧٧٣٤٠٠	٢٩٨٩٦٠٠	٣١٩٦٧٠٠	٣٢٨٩٨٠٠	٣٠١٤١٠٠
ليبيا	—	١٨٢٠٠	١٨٢٣٠٠	٤٤١٨٠٠	٨٦٢٣٠٠	١٢١٨٨٠٠	١٥٠١١٠٠	١٧٤٠٥٠٠	٢٦٠٢١٠٠	٣١٠٩١٠٠	٣٣١٨٠٠٠	٢٧٦٠٨٠٠	٢٢١٤٧٠٠	٢١٨٥٣٠٠
قطر	١٧٤٤٠٠	١٧٧٢٠٠	١٨٦٢٠٠	١٩١٥٠٠	٢١٥٣٠٠	٢٣٣٦٠٠	٢٩١٣٠٠	٣٢٣٦٠٠	٣٣٩٥٠٠	٣٥٥٥٠٠	٣٦٢٤٠٠	٤٣٠٧٠٠	٤٨٢٤٠٠	٥٧٠٣٠٠
السعودية	١٣١٣٥٠٠	١٤٨٠١٠٠	١٦٤٢٩٠٠	١٧٨٦٠٠٠	١٨٩٧٠٠٠	٢٢٠٦٠٠٠	٢٦٠٩٠٠	٢٨٠٦٢٠٠	٣٠٤٤٢٠٠	٣٢١٦١٠٠	٣٧٩٩٣٠٠	٤٧٧٩٣٠٠	٦٠١٤٧٠٠	٧٥٩٤٨٠٠
	الايرادات													
الامارات العربية المتحدة £			٧ر	٢ر٣	٤ر٤	١١ر٩	٣٥ر٦	٣٩ر٦	٦٣ر٨	٧٩ر٥	٩٥ر٥	١٧٩ر٦	٢٢٠ر٣	٣٧٤ر١
الجزائر $	—	—	—	—	—	—	—	١٩٩ر١	٢٦١ر٨	٢٦٦ر٨	٢٧١ر٩	٦١٣ر٣	—	—
العراق £	٩٠ر١	٩٤ر٨	٩٥ر١	١١٠	١٢٦ر١	١٣١ر٤	١٤٠ر١	١٣١ر٧	٢٠٣ر٣	١٩٩ر٩	٢١٣ر٦	٣٤٩ر٧	—	—
الكويت KD	١٥٨ر٦	١٦٧ر١	١٧٣	١٩٠ر٦	٢٠٦ر٢	٢١٦ر١	٢٣١ر٧	٢٦٣ر٧	٢٦٤ر٥	٢٧٩ر٣	٢٩٧ر٧	٣٥٤ر١	٥٠٦ر٦	—
ليبيا DL	—	—	١٤ر٢	٣٨ر٥	٧٥ر٢	١٢٥ر٤	١٨٦ر٧	٢٢٣ر٣	٣٠٧ر٨	٤١٩ر٧	٤٨٢ر٦	٥٩٣ر٧	٥١٤	
قطر £	١٩ر٥	١٩ر٥	٢٠ر٢	٢١ر٦	٢٢ر٨	٢٤ر٧	٣٢ر٤	٣٨ر١	٤٦ر٦	٤٩ر٣	٥١	٨٢	١٠٢	
السعودية $	٣٣٣ر٧	٣٧٧ر٦	٤٠٩ر٧	٦٠٧ر٧	٥٢٣ر٢	٦٦٢ر٦	٧٨٩ر٧	٩٠٩ر١	٩٣٦ر٨	٩٠٨ر٦	١٢١٣ر٩	٢١٤٩	٣١٠٧	—

المصدر : Mani' Saeed Al-Otaiba, OPEC and the Petroleum Industry, Groom Helm, London, 1975.

جدول رقم (٥)

الاستثمارات المباشرة الجارية ، وعائد المتراكم من الاستثمارات المباشرة القائمة فى بعض المناطق الاخذة فى النمو « مليون دولار » ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ .

المنطقة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١ ـ كل أفريقيا						
الاستثمارات الجارية	٢ر١٨٢ (١)	٧ر١٦٣	٥ر٢٤١	٦ر٢٠١	٥ر٢٣٥	٧ر٢٧٠
عائد الاستثمارات القائمة	٨ر٢٨٠ (١)	٨ر٧١٨	٦ر٧٠٨	٧ر٩٦٣	٣ر٩٢٤	٢ر٩٩٦
الميزان	—٦ر١٩٨	—١ر٥٥٥	—١ر٤٦٧	—١ر٧٦٢	—٨ر٦٨٨	—٥ر٧٢٥
٢ ـ الدول الأفريقية المنتجة للبترول (١)						
الاستثمارات الجارية	٧ر٤٨ (١)	٨٩	١٨٠	١٤٨	١٨٩	٢٢٨
عائد الاستثمارات القائمة	٥ر٣٣١ (١)	٦٦٥	٦٥٢	٩٠٦	٨٦٨	٩٣٦
الميزان	—٥ر٢٨٢	—٥٧٦	—٤٧٢	—٧٥٨	—٦٧٩	—٧٠٨

تابع جدول رقم (٥)

المنطقة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
٣ ـ كل آسيا وغربه آسيا :						
الاستثمارات الجارية	٤٣٦ر٩	٢٧١ر٢	١٨٥	١٥٩	١٨٩ر٥	٢٠٠ر١
عائد الاستثمارات القائمة	١٣٦٧ر٤	١٥٩٢ر٤	١٧٤٤ر٢	١٩٩٧ر٥	٢١٣٨ر٥	٢٤٠١ر٩
الميزان	—٩٣٠ر٥	—١٣٢١ر٢	—١٥٥٩ر٢	—١٨٣٨ر٥	—١٩٤٤ر٩	—٢٢٠١ر٨
٤ ـ دول آسيا وغرب آسيا المنتجة للبترول : (٢)						
الاستثمارات الجارية	٣٠٥ر٩	١٧٦	١٢٥	٦٥	٧٣	٢٠
عائد الاستثمارات القائمة	١١٩٨ر٧	١٤٤٢	١٥٤٠	١٧٥٨	١٨٩٢	٢١٦٦
الميزان	—٨٩٢ر٨	—١٢٦٦	—١٤١٥	—١٦٩٣	—١٨١٩	—٢١٤٦
٥ ـ مجموع الدول الآخذة فى النمو :						
الاستثمارات الجارية	(١)١٣٤٢ر٤	١٢١٥ر٤	١٠٧٤	١٣٧٢	١٥١٣ر٦	١٦١٢ر٧
عائد الاستثمارات القائمة	(١)٣١٨٦ر١	٤٠٦٣ر٩	٤٢٤٦ر٢	٤٩٨٢ر٦	٥١٥٥ر٨	٥٣٤١ر٨
الميزان	—١٨٤٣ر٧	—٢٨٤٨ر٥	—٣١٢٧ر٢	—٣٦١٠ر٦	—٣٦٤٢ر٢	—٣٧٢٩ر١

المنطقة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
٦ ـ مجموعة الدول الآخذة في النمو المنتجة للبترول :						
الاستثمارات الجارية	٦ر٤٣٥	٣٧٤	٣٨٥	٣٩٧	٣٨٦	٣٢٢
عائد الاستثمارات القائمة	٢ر٢٢٤٥	٢٨١٦	٢٨٦٦	٣٣٩٤	٣٤٣٥	٣٦٦٣
الميزان	ـ٦ر١٨٠٩	ـ٢٤٤٢	ـ٢٤٨١	ـ٢٩٩٧	ـ٣٠٤٩	ـ٣٣٤١

المصدر : U.N., « Multinational Corporations in World Development », op. cit.

(١) باستثناء الجزائر .

(٢) ايران ـ العراق ـ المملكة العربية السعودية .

وبدراسة وتحليل البيانات الواردة فى هذه الجداول الثلاثة ، والكثير مما نشر عن البترول العربى ودور الشركات معددة الجنسية فى استخراجه وتسويقه ، وبدون الدخول فى التفاصيل المتشعبة لصناعة البترول ، نستطيع أن نبرز الحقائق التالية :

(أ) سبق أن أوضحنا فى المبحث السابق أن أحد الخصائص الهامة للشركات متعددة الجنسية أنها تباشر نشاطها فى ظل سوق احتكار القلة . هذه الخاصية تصدق بشكل واضح على نشاط الشركات العاملة فى قطاع البترول العربى . فهناك ثمانية شركات أم تسيطر بنفسها أو عن طريق فروعها والشركات التابعة لها على صناعة البترول العربى بل على صناعة البترول فى العالم غير الشيوعى ، وهذه الشركات هى : ستاندرد أويل أوف نيو جيرسى ، برتش بتروليم ، رويال دتش شل ، جولف أويل ، تيكساكو ، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، موبيل أويل وكامبانيه فرانسييزدى بترول . ولقد قامت هذه الشركات الثمانية فى بداية الستينات بتسويق كل انتاج البترول فى المملكة العربية السعودية والعراق والكويت من دول الوطن العربى ، فضلا عن انتاج البترول فى ايران وفنزويلا ، ولقد بلغ انتاج هذه الدول ما يزيد عن ٨٠٪ من مجموع انتاج بترول العالم غير الشيوعى فى ذلك الوقت . كما قامت نفس الشركات بالسيطرة على صناعة نقل وتكرير البترول الخام فضلا عن تسويق منتجات البترول فى الدول المستهلكة على مستوى تجارة الجملة والتجزئة . وهكذا امتد هيكل سوق احتكار القلة ، الذى تعمل من خلاله هذه الشركات ، رأسيا ليشمل تقريبا جميع مراحل صناعة البترول ، وليؤكد سيطرة هذه الشركات على جميع جوانب هذه الصناعة .

واذا كان هيكل سوق احتكار القلة يسمح نظريا بصور مختلفة من السلوك ، فان هذه الشركات قد اتبعت فى الواقع صورة السلوك القائمة على أساس الاتفاق الصريح أو الضمنى من أجل تفادى حرب

الأسعار ، خاصة بالنسبة لخام البترول . كما نشأ بينها في نفس الوقت قدر من التعاون فى المراحل المختلفة لصناعة البترول . ومن أمثلة هذا التعاون القيام باستثمارات مشتركة عن طريق تكوين شركات فرعية تابعة تقوم بالبحث واستغلال البترول فى بعض المناطق الجديدة ، ويتم توزيع أسهمها وفقا للقواعد التى يتم الاتفاق عليها من خلال التفاوض . كذلك لجأت هذه الشركات الى ابرام عقود طويلة الأجل فيما بينها بغية تحقيق التكامل وضمان استغلال كل الطاقات الانتاجية التى تمتلكها . ولعل من الصور التقليدية لهذه العقود قيام الشركات التى تملك طاقات فى صناعة التكرير تفوق ما يقع تحت سيطرتها من بترول خام ، مثل شركة شل ، بالتعاقد لآجال طويلة على شراء بترول خام من تلك الشركات التى يوجد لديها فائض مثل برتش بتروليوم .

وهكذا يتضح أن الشركات المذكورة قد اتبعت ذلك السلوك الذى يؤكد سيطرتها على صناعة البترول فى العالم ويزيد من قدراتها الاحتكارية .

(ب) اذا كان الاتجاه الغالب ، وحتى بداية الستينات ، يتمثل فى الاتفاق الصريح أو الضمنى بين الشركات العملاقة للسيطرة على صناعة البترول بمختلف جوانبها فان رياح التغيير لم تلبث أن هبت ووجد اتجاه مضاد يسعى الى الحد من سيطرة الشركات الثمانية المذكورة ولقد تمثل هذا الاتجاه المضاد فى أمرين :

الأمر الأول : دخول عدد جديد من الشركات متعددة الجنسية المستقلة عن الشركات الثمانية العملاقة الى صناعة البترول . ولقد حصلت هذه الشركات على حقوق امتياز فى بعض أجزاء الوطن العربى ، خاصة فى الجزائر وليبيا وبعض دول الخليج .

الأمر الثانى : تزايد وعى حكومات الدول المنتجة للبترول

بحقوقها فى مواجهة الشركات متعددة الجنسية العاملة بها ، ودخولها فى تكتل الدول المنتجة والمصدرة للبترول « OPEC ـ الأوبك» .
ولقد أدى هذا الأمر الى تغيير موازين القوى على مستوى العالم لصالح الدول المنتجة والمصدرة للبترول . لقد نجحت هذه الدول فى تأكيد مبدأ المشاركة ، فضلا عن نجاحها فى رفع أسعار البترول وخاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، بالاضافة الى دخولها بمفردها أو بالاشتراك مع شركات جديدة الى صناعة استخراج البترول الخام فضلا عن نقله وتكريره .

ومع التسليم بأهمية ما تحقق من تطور فى هذا المجال ، فان الصفة الغالبة لهيكل السوق لازالت هى سوق احتكار القلة مع بعض التعديلات فى سلوك الشركات الثمانية العملاقة بما يتفق مع وجود شركات أخرى صغيرة نسبيا الى جانبها ، وبما يتفق مع النمو المستمر لقوة الحكومات المنتجة والمصدرة للبترول وتكتلها فى منظمة الأوبك . اننا الآن وبعد قيام الأوبك نواجة سوق احتكار القلة على جانبى سوف انتاج البترول الخام مع كل ما يعنيه مثل هذا الهيكل من احتمالات الصراع والتأثير على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية . انه صراع يدور حول أهم مصدر من مصادر الطاقة فى الوقت الحالى ، ولا يخفى ماللطاقة من أهمية بالغة بالنسبة لحضارة العالم وتقدمه .

(جـ) سبق أن أوضحنا فى المبحث الأول ، عند دراسة نتائج مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها على موازيين مدفوعات الدولة المضيفة ، أن عائد الاستثمارات القائمة أصبح يفوق بكثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجارية فى الدول الآخذة فى النمو . هذه الحقيقة تبدو واضحة فى الجدول رقم (٥) سواء أخذنا فى الاعتبار الدول الآخذة فى النمو ككل أو ركزنا على دول منطقة افريقيا ، أو دول منطقة آسيا وغرب آسيا وهما المنطقتان اللتان توجد بهما دول الوطن

العربى • لقد بلغ عائد الاستثمارات القائمة فى الدول الآخذة فى النمو سنة ١٩٧٠ حوالى ٣٣١٪ من قيمة الاستثمارات الجارية فى نفس السنة ، بينما بلغت هذه النسبة ٣٦٨٪ فى منطقة أفريقيا ١٢٠٠٪ فى منطقة آسيا وغرب آسيا •

والذى يهمنا التركيز عليه فى هذا المجال هو أن هذه الزيادة فى عائد الاستثمارات القائمة على قيمة الاستثمارات الجارية أنما ترجع اساسا الى قطاع البترول • فالجدول رقم (٥) يفرق بالنسبة لكل مجموعة من الدول ، كما سبق أن أوضحنا ، بين دول هذه المجموعة ككل وبين دول المجموعة المنتجة للبترول • ومن الواضح أن العجز بالنسبة للدول المنتجة للبترول خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٠ يمثل نسبة عالية جدا من العجز فى دول المجموعات المختلفة

فالعجز الموجود فى الدول المنتجة للبترول فى أفريقيا سنة ١٩٧٠ يبلغ ٧ر ٩٧٪ من قيمة العجز فى المنطقة ككل ، بينما تبلغ النسبة ٦ر٨٩٪ فى آسيا وغرب آسيا •

وعلى الرغم من عدم وجود أرقام منفصلة عن الدول العربية المنتجة للبترول ، الا أنه بالرجوع الى أرقام انتاج البترول فى العالم العربى تستطيع أن نتبين مدى ضخامة هذا الانتاج وبالتالى مدى ضخامة ما تحصل عليه الشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاع البترول العربى من عائد على استثماراتها القائمة (١٧) ولا شك أن لهذه الحقيقة أهميتها عند تقويمنا لدور الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى فى المبحث القادم •

---

(١٧) انظر جدول رقم (٤) عن انتاج وايرادات الدول العربية من البترول

ثالثا : ملامح تطور نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربى

تعرضنا ونحن فى مجال الحديث عن الشركات متعددة الجنسية وقطاع البترول العربى الى أهم ملامح تطور نشاط الشركات العاملة فى ذلك القطاع ٠ وكان فى مقدمة هذه الملامح اتجاه الشركات المتزايد الى الموافقة على أن تقوم حكومات الدول المنتجة والمصدرة للبترول بدور أكثر فاعلية وتأثيرا على صناعة البترول بها ٠ فازاء ازدياد وعى وادراك هذه الدول وتكتلها فى منظمة الأوبك ، اضطرت الشركات الى قبول مبدأ المشاركة والتسليم بضرورة رفع الأسعار ٠ كما يلاحظ أنه مع التسليم بأهمية قطاع البترول وبقائه فى مقدمة القطاعات التى تحظى باهتمام الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى . الا أننا نلاحظ اهتماما متزايدا من قبل الشركات متعددة الجنسية فى الفترة الأخيرة بقطاعات أخرى ، فى مقدمتها قطاع البنوك والمال ، قطاع الصناعات التحويلية ، قطاع السياحة ، ومن المتوقع أن يزداد

هذا الاهتمام بمعدلات أكبر فى المستقبل.ولا شك أن هذا الاهتمام المتزايد بالقطاعات المشار اليها يعد أحد الملامح الهامة لتطور نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى مما يتعين رصده وتحليله بغية الوصول الى أفضل السياسات الكفيلة بتحقيق أهداف الوطن العربى فى التنمية والتقدم .

واذا بدأنا بقطاع المال والبنوك ، فأننا نجد أن الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول تحقق فائضا ضخما من ايراداتها ، وان هذا الفائض من المتوقع أن يستمر خلال السنين القادمة . هذا الفائض لابد وأن يبحث عن فرص استثمار خارج هذه الدول . لذلك وجدنا المؤسسات المالية والبنوك متعددة الجنسية تسارع الى التواجد فى المنطقة العربية عن طريق فتح فروع مستقلة لها ، أو عن طريق المشاركة مع المؤسسات المالية والبنوك المحلية ، وذلك لتجميع هذا الفائض فى صورة ودائع لديها وتوجيهه نحو فرص الاستثمار التى تتفق مع أهدافها . (١٨)

وبدراسة نشاط وسلوك الشركات متعددة الجنسية العاملة فى هذا القطاع فانه يهمنا الاشارة الى حقيقتين :

الحقيقه الاولى : أن قيمة رأس مال هذه الشركات لا يعكس حقية حجم نشاطها ، وهى سمة تتميز بها الشركات العاملة فى طاع المال والبنوك اذا ما قورنت بغيرها من الشركات متعددة الجنسية فى القطاعات الاخرى .

---

(١٨) تركز نشاط مؤسسات المال والبنوك متعددة الجنسية فى الكويت ومنطقة الخليج وخاصة البحرين وفى لبنان وجمهورية مصر العربية . ويلاحظ انها تتجه الى مبدأ المشاركة أكثر من اتجاهها الى فتح فروع مستقلة ، كما يلاحظ أن عددها فى تزايد مستمر ، خاصة بعد حرب أكتوبر وزيادة فائض الدول البترولية بمعدلات كبيرة .

الحقيقة الثانية : أن الهدف الاساسي من وراء تواجد هذه الشركات فى الوطن العربى هو فى الغالب الاستفادة بما يوجد من فائض لصالح دول خارج المنطقة العربية ، وهذا أمر يوجب اليقظة والحيطة عند التعامل مع هذه الشركات والسماح لها بمباشرة نشاطها فى الوطن العربى • انه يتعين اخضاعها لقواعد تفرض عليها استخدام ودائعها لصالح تنمية المنطقة العربية • كما يتعين عدم التوسع فى منحها تراخيص مباشرة نشاطها الا فى الحدود الضرورية التى تتفق مع مرحلة تطور الوطن العربى وانفتاحه على المؤسسات والبنوك الأجنبية •

واذا انتقلنا الى قطاع الصناعات التحويلية ، فاننا نجد أن نشاط الشركات متعددة الجنسية يتسم بالضعف النسبى ، اذا ما قورن بنشاطها فى قطاع البترول أو قطاع المال والبنوك فى الوطن العربى ، أو اذا ما قورن بنشاط هذه الشركات فى قطاع الصناعات التحويلية فى مناطق أخرى من العالم • فبينما لم تصل نسبة رصيد دول لجنة مساعدات التنمية (DACC) من الاستثمارات المباشرة فى قطاع الصناعات التحويلية الى أكثر من ٦ر١٪ سنة ١٩٦٧ من مجموع رصيد استثماراتها فى الشرق الاوسط ، فاننا نجد هذه النسبة تصل الى ٣١٪ فى آسيا ، ٣٦ر١٪ فى الجزء الغربى من الكرة الارضية ، ١٨ر٨٪ فى أفريقيا ، ٢٩ر١٪ بالنسبة للدول الآخذة فى النمو ككل (١٩) ويمكن تفسير هذا الضعف النسبى بعدم نمو قطاع الصناعات التحويلية بقدر ملموس وحتى نهاية الستينات فى الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول باستثناء الجزائر والعراق ، والى اتباع الكثير من الدول العربية الاخرى وفى مقدمتها الجمهورية

U.N., Multinational Corporation in World Development, (١٩) op. cit.

مصر العربية والجزائر ، وسوريا ، والعراق لسياسات قومية يحتل فيها القطاع العام دورا بارزا في القيام بالكثير من الصناعات التحويلية ٠

الا أنه من المتوقع أن يتزايد نشاط الشركات متعددة الجنسية في هذا القطاع في المستقبل ٠ فالدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول يتزايد اهتمامها بالتصنيع كما هو واضح من دراسة برامج التنمية في المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات وقطر ٠ كذلك فان جمهورية مصر العربية وسوريا يتبعان ، ومنذ حرب أكتوبر ، سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تستهدف ، ضمن أشياء أخرى ، جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية ٠

وباستعراض مجالات نشاط الشركات متعددة الجنسية فى هذا القطاع نجدها تتركز حاليا فى بعض الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع البترول كصناعة التكرير والاسمدة واستغلال الغاز الطبيعى بتسييله ، فضلا عن صناعة السيارات وتصنيع بعض السلع الاستهلاكية ذات الماركات العالمية ، وأهمها المشروبات والمياه الغازية٠ الا أنه من المتوقع أن يزداد اهتمام الدول العربية بالصناعات الاساسية والثقيلة التى تعتمد على تكنولوجيا متقدمة ومعقدة ٠ وهنا يتوقع ازدياد امكانيات الاتصال مع الشركات متعددة الجنسية التى تسيطر على التكنولوجيا المستخدمة فى هذه القطاعات ٠ (٢٠)

اما قطاع السياحة فانه لم يحظ حتى الآن الا بقدر ضئيل من

(٢٠) قامت المملكة العربية السعودية أخيرا بالاتفاق مع بعض الشركات اليابانية والأمريكية والأوربية متعددة الجنسية لاقامة صناعة الحديد والصلب والأسمدة والبتروكيماويات ، كما قامت دول عربية أخرى ، خاصة فى منطقة الخليج ، بعقد اتفاقات مماثلة لاقامة مثل هذه الصناعات الثقيلة والأساسية ٠

الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسية باستثناء تونس والمملكة المغربية • الا أنه باتباع كل من جمهورية مصر العربية وسوريا لسياسة الانفتاح الاقتصادى واتساع حركة الانتقال بين البلدان العربية وتحسين وسائل المواصلات فيما بينها فانه من المتوقع زياده نشاط الشركات متعددة الجنسية فى هذا القطاع فى السنوات القادمة • ويلاحظ من الأمثلة القليلة التى تحققت حتى الآن ان الشركات المذكورة تفضل مبدأ المشاركة مع شركات محلية على مبدأ أقامة مشروعات تمتلكها بالكامل •

وأخيرا يهمنا أن نشير الى أن ملامح تطور نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى لا تقتصر على التوسع النسبى فى قطاعات جديدة خلاف قطاع البترول ، بل تشمل أسلوب عمل هذه الشركات وطبيعة علاقاتها مع الدول العربية المضيفة • ان الشركات متعددة الجنسية تتميز بمرونتها العالية وقدرتها على التواؤم مع ما يحدث من تغيرات فى الظروف الموضوعية للدول المضيفة ، والدول الأم ، وفى طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية • وحيث أن الأهداف الرئيسية للدول المضيفة الآخذة فى النمو ، ومنها دول الوطن العربى ، هى تأكيد حقها فى السيادة على مواردها وتحقيق التنمية فاننا نجد الشركات متعددة الجنسية الجديدة تحاول ايجاد صيغ للتعامل لا تتناقض ، على الأقل بشكل واضح وقوى ، مع الأهداف المذكورة • وسنحاول فى المبحث القادم أن نحدد أهم القواعد والشروط التى يتعين على دول الوطن العربى أن تحرص على تحقيقها عند التعامل مع هذه الشركات •

المبحث الثالث

تقويم دور الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي

ان تقويم دور الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى من الممكن أن يتم من خلال زاويتين مختلفتين . الزاوية الاولى ويتم من خلالها محاولة تحديد ايجابيات وسلبيات مباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها فى الوطن العربى ، ويتم ذلك فى المقام الاول بالرجوع الى المتغيرات الاساسية التى سبق الاشارة اليها فى المبحث الاول عند دراسة نتائج نشاط هذه الشركات بالنسبة للدولة المضيفة ، وفى مقدمة هذه المتغيرات سيادة الدولة ، ميزان المدفوعات، نقل التكنولوجيا ، العمالة والاجور ، والاعتبارات الاجتماعية والثقافية والسياسية . أما الزاوية الثانية فيتم من خلالها محاولة تحديد مستقبل دور هذه الشركات فى الوطن العربى بالرجوع الى السمات الاساسية لاقتصاديات دول المنطقة وأهدافها القومية ، فضلا عن الرجوع الى ما يحدث من تطورات فى العلاقات الاقتصادية ومحاولة اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

الزاوية الاولى
ايجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى

ان أية محاولة متكاملة لتقويم ايجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسيــــية فى الوطن العــربى تتطلب توافر قدر كبير من البيانات والاحصاءات عن مختلف المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما تتطلب وقتا وجهــدا يتجاوزان لى احد كبير ، الوقت والجهــد المخصصين للقيام بهذه الدراســة • لذلك سنقتصر هنا على عرض وتحليل الجوانب الأساسية للموضوع مع الاشارة الى مختلف وجهات النظر حولها ، تاركين التفاصيل واختبار مختلف الفروض التى تقوم عليها وجهات النظر هذه لدراسة قادمة •

وكما سبق أن تبين لنا فى المبحث الثانى من هذه الدراسة ، عند استعراض أنواع الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى وطبيعة نشاطها ، فان أية محاولة لتقويم ايجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى لابد وأن تبدأ بالتركيز على تقويم ايجابيات وسلبيات الشركات العاملة فى قطاع البترول •

وهنا يثور العديد من الاسئلة لعل في مقدمتها السؤال التالي :
الى أي حد كان التنقيب واستخراج وتسويق البترول العربى لا يمكن أن يتم دون نشاط الشركات متعددة الجنسية ؟

من الحقائق الأساسية أن عمليات التنقيب واستخراج وتسويق البترول تحتاج الى امكانيات ضخمة فنية ومالية وادارية ، كما تنطوى عمليات التنقيب بالذات على قدر كبير من المخاطرة • واذا استعرضنا الأوضاع الاقتصادية للدول قبل اكتشاف واستغلال البترول ، وبالذات الأوضاع الاقتصادية للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى وليبيا ، فانه يسهل علينا تبين استحالة قيامها بمفردها بعمليات التنقيب والاستخراج والتسويق لبترولها • لقد كانت اقتصاديات هذه الدول ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، تتسم بالضعف الشديد فى الموارد والتخلف الواضح فنيا واداريا • كذلك فان طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية لم يكن من المتصور معها أن تقوم أحدى أو بعض الدول المتقدمة صناعيا سواء فى المعسكر الرأسمالى أو الاشتراكى بتقديم ما تحتاجه الدول العربية لاستغلال بترولها من رؤوس الأموال والخبرة عن طريق المنحة أو القرض • لذلك نستطيع الاجابة على السؤال المتقدم بالقول أنه لم يكن هناك بديل عن الشركات متعددة الجنسية بامكانياتها الضخمة أسلوبا لاستغلال البترول العربى •

ولعل ما يؤكد هذه النتيجة ما نلاحظه ، وحتى وقتنا الحالى ، من قيام جميع الدول الآخذة فى النمو ، بما فى ذلك الدول الحريصة على أن تؤكد استقلالها السياسى والاقتصادى وعلى تبنى المنهج الاشتراكى فى التنمية ، وفى مقدمتها جمهورية مصر العربية والجزائر والعراق في الوطن العربى ، بالتعاقد مع الشركات متعددة الجنسية للتنقيب واستخراج بترولها • قد تستطيع الدول المالكة

لموارد بترولية أن تباشر ارادتها فى اختيار الشركات التى تتعاقد معها وفى تحديد بعض شروط التعاقد ، ولكن من الواضح أنه لا يمكنها الاستغناء كلية عن التعاون مع الشركات متعددة الجنسية . (٢١)

واذا سلمنا بأن التنقيب واستخراج وتسويق البترول العربى هو أحد ايجابيات الشركات متعددة الجنسية فان تقويم دور الشركات لا يقف عند هذا الحد . ان الحكم النهائى لابد وأن يتوقف على لاجابة على مجموعة أخرى من الاسئلة ، فى مقدمتها : ما هى شروط التعاقد مع الشركات متعددة الجنسية ؟ ما مدى اندماج قطاع البترول مع بقية قطاعات الاقتصاد وما مدى مساهمته فى تحقيق التنمية الشاملة ؟ ما مدى سلامة توقيت استغلال البترول العربى ؟ وفيما يلى محاولة للاجابة على هذه الاسئلة :

١ ـ شروط التعاقد :

ويتركز التساؤل هنا حول التعرف على مدى حصول الدول العربية المنتجة للبترول على النصيب العادل من عائدات بترولها .

وتتوقف الاجابة على هذا التساؤل على أمور كثيرة فى مقدمتها

---

(٢١) حقيقة أن بعض الدول كالاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، قد استطاعت استغلال مواردها البترولية دون الاستعانة بالشركات متعددة الجنسية ، الا أن أوضاع هاتين الدولتين تختلف جوهريا عن أوضاع الدول العربية وغيرها من الدول الاخذة فى النمو المنتجة للبترول . فهاتان الدولتان تتمتعان بموارد وامكانيات ضخمة نتيجة لكبر حجمهما ، فضلا عن إنتاجهما للبترول للاستهلاك المحلى أساسا أو لامداد الدول المرتبطة بهما أيديولوجيا وسياسيا ، ومن ثم لا تضطران الى مواجهة احتكار الشركات متعددة الجنسية لقنوات التسويق فى العالم غير الشيوعى .

كيفية تحديد الاسعار وتقسيم الارباح ، وتحديد معدل الانتاج ، ومدة امتياز الاستغلال .. الخ .

وبدون الدخول في الكثير من التفاصيل ، فان هناك من الشواهد ، ما يشير الى أن شروط التعاقد وخاصة في المراحل الاولى من استغلال بترول العربي ، كانت تنطوي على اجحاف كبيرة بحقوق الدول العربية . ولعل أهم شاهد على ذلك ما نلاحظه في السنوات الاخيره من استعداد بل وقيام الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع البترول في الوطن العربي وغيره من مناطق العالم بتقديم تنازلات مستمرة لصالح الدول المنتجة . وتمثل ذلك بصورة خاصة في قبول مبدأ المشاركة على نطاق واسع ورفع أسعار البترول بنسب عالية خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ان قدرة الشركات متعددة الجنسية على تقديم هذه التنازلات المستمرة دون توقفها عن الانتاج لدليل على وجود هامش كبير من الربح الاحتكاري لدى هذه الشركات تمتعت به لفترة منذ بداية الانتاج .

هذا ما يؤكد ان شروط التعاقد في المراحل الأولى لاستغلال البترول العربي كانت غير عادلة ، كما أن الأسعار لم تكن تعكس حقيقة ظروف الطلب والعرض في السوق الدولى ، ولا ما يتمتع به البترول من أهمية خاصة كمصدر للطاقة . كما نستطيع أن نؤكد أنه على الرغم من التحسن المستمر في شروط التعاقد في السنوات الأخيرة ، فانه لا يزال هناك مجال كبير لمزيد من التحسن ، خاصة في نطاق استخدام عائد شركات البترول من استثماراتها السابقة في تمويل مشروعات التنمية في الدول المضيفة ، وفي نطاق التنازل عن بعض المساحات المنصوص عليها في عقود الاستغلال المبرمة مع الشركات متعددة الجنسية لصالح الشركات الوطنية

٢ ـ مدى اندماج قطاع البترول مع بقية قطاعات الاقتصاد ومدى مساهمته فى تحقيق التنمية الشاملة :

اتسم نشاط الشركات متعددة الجنسية فى قطاع البترول فى الكثير من أجزاء الوطن العربى ، ولفترة طويلة ، بكونه مجرد جيوب منعزله لم تعكس أثارها كاملة على بقية جوانب اقتصاديات الدول المنتجة ٠ ان ما تم تشييده من هياكل أساسية كطرق أو موانىء أو محطات توليد الكهرباء أو مراكز تدريب عمال ٠٠ الخ ٠ ، قد تم بهدف خدمة قطاع البترول اساسا دون خدمة بقية القطاعات ٠ حقيقة ان هذه الصورة آخذة فى التغيير ، الا أن ذلك كان نتيجة جهد ايجابى من جانب الحكومات المعنية وادراكها لمسئولياتها تجـــاه مستقبل شعوبها ، فضلا عن تغير الظروف والمناخ الدولى ، ولم تقبل به الشركات متعددة الجنسية بمحض ارادتها ٠

وفضلا عما تقدم ، فان عدم قيام الشركات متعددة الجنسية وحتى الآن ، باعادة استثمار مبالغ يعتد بها من عائداتها البترولية فى الدول العربية المضيفة أو فى المنطقة ككل ، وعدم قيامها بالمساهمة فى تنمية الصناعات البترولية ، ولو عن طريق تقـــديم الخبرة والمعرفة ، يشير الى عدم اهتمام هذه الشركات بزيادة فعالية قطاع البترول فى تحقيق التنمية الشاملة فى الوطن العربى ٠

٣ ـ مدى سلامة توقيت استغلال البترول العربى :

لعل من الاسئلة الهامة التى لم تلق الاهتمام الواجب من الدارسين لاقتصاديات البترول العربى هو السؤال الآتى : الى أى

مدى كان توقيت استغلال البترول العربى ، وهو مـــورد قابل للنضوب ، متفقا مع تحقيق أكفأ استخدام ممكن لهذا الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المنتجة على المدى الطويل ؟

من الحقائق التاريخية ان البترول فى الكثير من الدول العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، قد بدأ استغلاله فى وقت لم يتوافر فيه لدى هذه الدول الحكومات القومية الواعية ولا الكادرات الفنية والادارية القادرة على القيام بمتطلبات التنمية الشاملة • ولقد صاحب ذلك خضوع هذه الدول لسيطرة الدول الاستعمارية مالكة الشركات البترولية متعددة الجنسية سواء تم ذلك فى صورة احتلال عسكرى أو تواجد ونفوذ سياسى قوى • وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك حصـــول الدول العربية على نصيب ضئيل من عائدات بترولها لضعف قوتها التفاوضية فى مواجهة الشركات • وفضلا عما تقدم فان ذلك النصيب الضئيل قد بددته ، أو على الاقل الجزء الاكبر منه ، فى خلق هيـــكل نمط استهلاكى تفاخرى لا يتفق مع الحقائق الاجتماعية والثقافية لمواطنى هذه الدول • وبتعبير آخر فان عائدات البترول ، لم تستخدم وحتى سنوات قريبة فى المساهمة فى تحقيق تنمية رشيدة وشاملة ، الامر الذى يدعونا الى الاعتقاد أنه ربما كان من الاجدى أن يتأخر استغلال البترول بعض الوقت حتى تتوافر المقومات الاساسية لمباشرة دول الوطن العربى لارادتها ، أو على الاقل ربما كان من الاجدى اذا ما استغل أن يتم استغلاله بمعدلات أقل مما تم فى الواقع •

وبعد الاجابة على ما تقدم من أسئلة ، فاننا نستطرد فى تقويمنا لايجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى بدراسة نتائج مباشرة هذه الشركات لنشاطها بالنسبة للمتغيرات الاساسية التى سبق الاشارة اليها فى مقدمة هذا المبحث •

١ – نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية وسيادة دول الوطن العربي

ان من أهم مظاهر سيادة الدولة ، كما سبق أن ذكرنا فى المبحث الاول ، حقها فى السيطرة على مواردها الطبيعية ، وعلى التخطيط من أجل التنمية الشاملة . وتاريخ الشركات متعددة الجنسية حافل بأمثلة لتدخلها فى أعمال سيادة الدول المضيفة ، خاصة قبل حصول الكثير من الدول الاخيرة على استقلالها السياسى، وغالبا ما يتم هذا التدخل بمساندة حكومات الدول الأم وتدعيمها . ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك فى تاريخ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية موقف هذه الشركات مدعمة بقوة حكومات الدولة الأم ، ضد حكومة مصدق فى ايران فى بداية الخمسينات عند قيامها بتأميم صناعة البترول ، وكذلك موقفها ازاء حكومة الليندى فى شيلى عندما ارادت مباشرة حقها فى السيادة على مواردها الطبيعية من النحاس .

ولا شك أن حكومات الدول العربية المنتجة للبترول قد وعيت الدرس جيدا ولفترة طويلة بعد عزل مصدق ، فلم تحاول ، عن خشية وليس عن رغبة ، أن تتحدى قوة هذه الشركات على نحو سافر أو على نطاق واسع . كذلك لا يستطيع أى مدقق أن ينكر وجود قدر كبير من الصحة فى القول بوجود ترابط بين دور اسرائيل فى المنطقة واستخدامها للاعتداء على سيادة دول الوطن العربى وضد حركات التحرر والتنمية به وبين تواجد شركات البترول متعددة الجنسية فى المنطقة .

واذا كانت القدرة على التخطيط من أجل التنمية الشاملة تعد من أهم مظاهر سيادة الدولة ، كما ذكرنا ، فان هذه القدرة كثيرا ما تأثرت فى الكثير من دول الوطن العربى نتيجة وجود شركات

البترول متعددة الجنسية وما اتبعته من سياسات · لقد ساندت هذه الشركات الحكومات الضـــعيفة والتقليدية فى المنطقة ، وهى حكومات غير راغبة أو غير قادرة على التخطيط من أجـــل التنمية الشاملة · كذلك فان التحكم فى معدل الانتاج كثيرا ما استخدم بواسطة هذه الشركات ، خاصة فى العراق ، كوسيلة للضغط على بعض الحكومات مما ساهم فى تعطيل برامجها للتنمية الشاملة ، ناهيك عما ينطوى عليه ســـــلوك هذه الشركات من خلق أنماط استهلاكية لا تتلاءم مع مرحلة تطور المجتمعات العربية العاملة بها ، وعما ينطوى عليه نشاطها من اخلال بمبدأ العدالة فى تحديد الاجور والمرتبـات ·· الخ من الأمور التى سبق أن ذكرنا أمثلة منهـا فى المبحث الاول من هذه الدراسة والتى تتعارض وأهـــداف التنمية الشاملة فى هذه الدول ·

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نشير الى دور الشركات متعـددة الجنسية فى الوطن العربى والعاملة فى قطاعات أخرى خلاف قطاع البترول ، وفى مقدمتها قطاعا المـال والبنـــوك ، والصـــناعات التحويلية ·

ان هناك من الدلائل ما يشير الى أن فروع المؤسسات المالية والبنوك متعددة الجنسية والعاملة فى الوطن العربى ، خاصة فى لبنان ومنطقة الخليج والمملكة العربية السعودية ، تعـد من أهـم القنوات التى يتم من خلالها تداول قدر كبير من فائض أمـــوال البترول العربية ، وانها تباشر نشاطها على نحو لا يتفق تماما مع مقتضـــيات التخطيط والتنمية الشاملة للمنطقة ككل أو للدول المضيفة كل منها على حدة · فعدد قليل من هذه الفروع يتخصص فى عمليات تمويل المشروعات الاستثمارية فى الوطن العربى ، واذا تخصص البعض فى تمويل المشروعات الاستثمارية فانها تباشر

عملياتها على مستوى العالم ككل باحثة عن أعلى عائد ودون اعطاء أية أولوية للمنطقة العربية • وفى دراسة قام بها N. E. Bouari تبين وفقا للاستبيان الذى قام به أن مديرى هذه الفروع قد أوضحوا صراحة بأنه اذا وجدت فرص متساوية للاستثمار فى القاهرة وفى بلد أجنبى آخر كلندن مثلا فانهم سيختارون لندن (٢٢) كما أوضح نفس الاستبيان أن فروع هـذه الشركات متعددة الجنسية غالبا ما تتبع سياسه محافظة وتميل الى التضييق والتشدد فى منح القروض للمستثمرين المحليين فى الوقت الذى تقوم فيه بتحويل قدر كبير من أرباحها الى الخارج فضلا عن قيامها بدفع سعر فائدة على الودائع لديها اقل مما تدفعه البنوك الوطنية •

ان غالبية ما يوجد من فروع للمؤسسات المالية والبنـــوك الأجنبية هى من قبيل فروع المؤسسات المالية العاملة فى أســـواق الأوراق المالية العالمية وفروع البنوك التجارية متعددة الجنســية ، ويتمثل الهدف الاساسى لهذه الفروع حتى الآن فى الاستفادة مما يوجد من فائض أموال البترول لاستخدامه خارج المنطقة العربية •

أما بالنسبة للشركات متعددة الجنســـية العاملة فى قطاع الصناعات التحويلية فى الوطن العربى فان عددها وحجمها ونطاق نشاطها لا يزال محـــدودا ، كما سبق أن أوضحنا ، بحيث ان تأثيرها على مباشرة الدول العربية لســــيادتها وتحقيق التنمية الشاملة يكاد يكون غير ملموس • الا أن اتجـــاه القدر القليل القائم الى الصناعات الاستهلاكية ذات الماركات العالمية كالمشروبات الغازية مثلا ، أو الى بعض الصناعات البترولية دون أية محاولة جادة

---

(٢٢) N.E. Bouari, « Foreign Banking », The Arab Economist, Vol. VII, January 1975, No. 72.

لاختيار التكنولوجيا الملائمة لتطور المنطقة العربية أو تمكين دول المنطقة من التعرف على تفاصيل هذه التكنولوجيا وخباياها يترك الكثير مما يجب عمله حتى يأتى نشاط هذه الشركات ، خاصة فى المستقبل ، متفقا مع أهداف دول المنطقة فى تأكيد سيادتها وتحقيق التنمية الشاملة ٠

٢ ـ نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية وموازين مدفوعات الدول العربية :

قد يكون من المفيد عند تقويم نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية على موازين مدفوعات الدول العربية أن نفرق مرة أخرى بين الشركات العاملة فى قطاع البترول وبين تلك العاملة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وأن نفرق أيضا بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر لكل مجموعة من هذه الشركات ٠

واذا بدأنا بشركات البترول متعددة الجنسية فانه من السهل تبين أن الاثر المباشر لنشاطها على موازين مدفوعات الدول العربية المضيفة كان فى مجمله ايجابيا ٠ ففى المراحل الاولى للتنقيب عن البترول وقبل بدء الانتاج بمعدلات تجارية تقوم الشركات البترولية بتحويل مبالغ كبيرة لانفاقها على عمليات التنقيب فى الدول المضيفة دون أن تحصل على عائد فى الحال ٠ ومن ثم فان الاثر المباشر لنشاطها فى هذه المراحل يكون ايجابيا بالكامل ٠ ولكن ما أن يبدأ الانتاج بمعدلات تجارية حتى تحصل هذه الشركات على عائد استثماراتها القائمة ٠

وبالرجوع الى الجدول رقم (٥) فى المبحث السابق يتضح أن عائد الاستثمارات القائمة لشركات البترول فى مختلف أجزاء

العالم الآخذ فى النمو بما فى ذلك الوطن العربى أصبحت تفوق بكثير فى السنوات الأخيرة الاستثمارات الجديدة المباشرة مما يؤدى فى حد ذاته الى آثار سلبية صافية على موازين مدفوعات الدول المضيفة المعنية • ولكن نظرا لان البترول فى الدول العربية هو سلعة تصدير أساسا وما يتحقق من عائد للدول المضيفة نتيجة هذا التصدير يفوق العائد على الاستثمارات القائمة لشركات البترول متعددة الجنسية ، والذى يتم تحويله الى الخارج ، فان النتيجة النهائية للاثر المباشر لنشاط هذه الشركات فى مرحلة الانتاج بمعدلات تجارية هى الاخرى ايجابية •

ولكن ماذا عن الاثر غير المباشر لنشاط هذه الشركات ؟ • اذا كان الاثر المباشر لنشاط شركات البترول متعددة الجنسية على موازين مدفوعات الدول المضيفة فى الوطن العربى هو فى مجمله ايجابى فان العكس صحيح بالنسبة للاثر غير المباشر • ان زيادة دخل الدول العربية المضيفة نتيجة زيادة انتاج وتصدير البترول قد أدى الى زيادة وارداتها بمعدلات كبيرة بسبب ارتفاع مرونة الدخل/الاستيراد • ان ضعف هيكل الانتاج المحلى فى الدول العربية المضيفة ونشوء نمط استهلاكى تفاخرى متأثرا بنمط الاستهلاك فى العالم المتقدم صناعيا يكمنان وراء ما يلاحظ من زيادة ضخمة فى وارداتها خاصة الاستهلاكية منها • (٢٣) •

---

(٢٣) زادت قيمة واردات الكويت من السلع الاستهلاكية بمقدار ١٧٩٪ من سنة ٧١ الى سنة ٧٥ ، كما زادت قيمة وارداتها من السيارات ولوازمها بحوالى ٦٤٪ فى سنة واحدة من سنة ٧٤/٧٣ • أما الاستهلاك الخاص فقد زاد بمقدار ٧٣٪ من سنة ٧١ الى سنة ٧٤ • وفى قطر زادت قيمة واردات سيارات الركوب بحوالى ١٦٨٪ من سنة ٧٣ الى سنة ٧٥ ، كما زادت قيمة واردات الأدوات الكهربائية فى نفس الفترة بحوالى ٢٥٣٪ • وفى المملكة العربية السعودية زادت قيمة الواردات بحوالى ٨٦٪ فى سنة واحدة من سنة ٧٣ الى سنة ٧٤ ، كما بقيت هذه النسبة =

ومن ناحية أخرى فان نشاط هذه الشركات لم ينجح فى أن يكون دافعا لخلق صناعات محلية جديدة على نطاق واسع مما يضيف الى امكانيات التصدير أو الاحلال محل الواردات على نحو كبير ٠(٢٤)

على أية حال فان الأثر غير المباشر وان كان سلبيا فانه ، على ما يبدو ، لا يفوق ايجابية الاثر المباشر بدليل تزايد الفائض لدى الدول المضيفة المنتجة للبترول وزيادة ما لديها من احتياطيات نقديه ٠ (٢٥)

= ثابتة تقريبا من سنة ٧٤ الى سنة ٧٥ ، ولقد زادت واردات السيارات بحوالى ١١٢٪ فى سنة واحدة من سنة الى سنة ٧٥ ، أما الاستهلاك الخاص الحكومى فقد زاد بحوالى ١٩٤٪ خلال الفترة من سنة ٧١ الى سنة ٧٥ ٠ وزاد الاستهلاك الخاص والحكومى فى ليبيا بحوالى ١٠٠٪ خلال الفترة من ٧١ الى سنة ٧٤ ٠ وفى دولة الامارات العربية زاد الاستهلاك بحوالى ٣٩٥٪ خلال الفترة من سنة ٧١ الى سنة ٧٤ وزاد الاستيراد من المواد الاستهلاكية غير الغذائية بحوالى ١٧٦٪ فى نفس الفترة ٠ هذا ولقد زاد الاستهلاك الخاص فى العراق بحوالى ١٠٠٪ خلال الفترة من سنة ٧١ الى سنة ٧٥ ٠

(٢٤) يتسم القطاع الصناعى فى الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، حيث توجد أهم الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى ، بالضعف الشديد٠ لقد بلغت نسبة الصناعات التحويلية الى الناتج المحلى ، بما فى ذلك النفط حوالى ٩٪ فى الجزائر فى سنة ١٩٧٤ ، وحوالى ٣٪ فى الكويت سنة ٧٣ ، وحوالى ٢٪ فى ليبيا سنة ٧٤ ، وحوالى ٦٪ فى المملكة العربية السعودية سنة ٧٥ ، وحوالى ٢٪ فى الامارات العربية المتحدة سنة ٧٤ ٠

« أخذت هذه الأرقام من المجموعة الاحصائية للعالم العربى — اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا — عمان سنة ١٩٧٧ » ٠

الا أنه يلاحظ بالاطلاع على خطط الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول أن الصناعة قد حظيت باهتمام متزايد فى الخطط القائمة ٠

(٢٥) فيما يلى بيان بتطور الاحتياطى من العملات الأجنبية فى بعض الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول من سنة ١٩٧٣ الى سنة ١٩٧٦ مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية : =

وإذا أردنا أن نستطرد لبيان أثر نشـــاط شركات البترول متعددة الجنسية على موازين مدفوعات الدول العربية الاخرى غـــير المنتجة والمصدرة للبترول فأننا نلاحظ أن هذه الدول قد حصلت على مساعدات وقروض من الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول كما حصلت على استثمارات مباشرة منها فى عدد من المشروعات ، وأن أثر ذلك ، أيا كان حجمه ، لا شك بأنه ايجابى • الا أنه يتعين أيضا ملاحظة الجانب السلبى والمتمثل فى عائد هذه الاستثمارات فضلا عن انتقال الاستهلاك التفاخرى نتيجة الاحتكاك بمواطنى الدول المنتجة والمصدره للبترول بما يؤدى الى مزيد من الضغط والعجز فى موازين مدفوعات الدول العربية الاخرى • ان النتيجة النهائية لتقويم هذا الاثر بايجابياته وسلبياته تتطلب وجـــود بيانات واحصاءات تفصيلية وهو الامر الذى قد لا يتوافر لدينا فى المرحلة الحالية •

وإذا انتقلنا الى تقويم نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة فى القطاعات الاخرى وأخذنا فى الاعتبار الاثار المباشرة وغير المباشرة فان الصورة قد تختلف من قطاع الى آخر • فنتائج نشاط الشركات العاملة فى قطاع المال والبنوك تبدو ، من واقع المعلومات التى أوضحناها آنفا ، انها سلبية فى مجملها • ان رأس المـــال المستثمر بواسطة فروع المؤسسات المالية والبنوك العالمية قليل اذا

-	١٩٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٪٧٦/٧٣
الجزائر	١١٤٣	١٦٨٩	١٣٥٣	١٩٨٧	٪١٧٤
العراق	١٥٥٣ر١	٣٣٤٦ر٦	٢٧٢٧ر٣	٤٦٠٠ر٧	٪٢٩٦
الكويت	٥٠١	١٣٩٩ر٣	١٦٥٤ر٩	١٩٢٨ر٦	٪٣٨٥
ليبيا	٢١٢٧	٣٦١٦	٢١٩٥	٣٢٠٦	٪١٥١
السعودية	٣٨٧٧	١٤٢٨٥	٢٣٣١٩	٢٧٠٢٥	٪٦٩٧

ما قورن بحجم الودائع والأموال التى تتعامل بها والتى تقوم بتحويل أغلبها الى الخارج ، كما ان مساهمة هذه الفروع فى اقامة مشروعات استثمارية محدودة كما أوضحنا ٠

أما الشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاع الصناعات التحويلية فانها ، كما سبق ان ذكرنا قليلة الاهمية نسبيا ٠ فضلا عن ذلك فان اغلبها يتجه الى الصناعات التى تحل محل الواردات أو التى تشبع حاجات جديدة تم خلقها عن طريق الدعاية والاعلان كالصناعات الاستهلاكية ذات الماركات العالمية أكثر من اتجاهها الى الصناعاب التصديرية ٠ ومن ثم اذا أخذنا كل العناصر المتعلقة بالموضوع فى الاعتبار ، فان مساهمتها الايجابية فى تحسين ميزان المدفوعات ، ان وجدت ، ستكون ضعيفة وقلية الاهمية ٠ (٢٦)

أما أثر نشاط الشركات متعددة الجنسية فى قطاع السياحة العربى فانه يبدو فى مجمله ايجابيا ٠ ان قطاع السياحة قطاع صادرات غير منظورة ومن ثم ، فان آثاره الايجابية لا تقتصر على حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة ولكن يضاف الى ذلك ما تؤدى اليه المشروعات السياحية من جذب المزيد من السياح وزيادة ما ينفقونه فى الدولة المضيفة ٠ ان هذا الجانب الايجابى غالبا ما يفوق الجانب السلبى والمتمثل فى تحويل عائد الاستثمارات والخدمات الأجنبية الى الخارج ٠

---

(٢٦) تم فى السنوات الخمس الأخيرة مجموعة من التعاقدات بين الدول العربية ، وخاصة الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، وعدد من الشركات متعددة الجنسية لاقامة صناعات حديد وصلب ، بتروكيماويات ، وتسييل الغاز ، والأسمدة ولا شك ان الحكم النهائى على تاثير هذه المشروعات على موازين مدفوعات الدول العربية يتطلب بيانات ومعلومات تفصيلية ، الا أن امكانية تصدير انتاج هذه المشروعات قائمة ، وبالتالى فان تاثيرها يختلف فى طبيعته عن تاثير اقامة الصناعات الاستهلاكية ٠

٣ ـ نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية ونقل التكنولوجيا الى الدول العربية :

احتلت التكنولوجيا أهمية خاصة فى الفكر الاقتصادى الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، كأحد العناصر الاساسية لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية • وبات واضحا أمام مخططى السياسات الاقتصادية فى الدول الآخذة فى النمو أن أحد الاسباب الهامة وراء انخفاض مستويات معيشة شعوبهم اذا ما قورنت بمستويات الدول المتقدمة صناعيا انما يكمن فيما يوجد من فجوة علمية وتكنولوجية تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول •

وكما سبق أن أوضحنا فى المبحث الاول من هذه الدراسة فان امكانيات الدول الآخذة فى النمو ، ومنها الدول العربية ، لا تسمح على الاقل حاليا ، بايجاد تكنولوجيا مستقلة لها ، وأنها مضطرة ازاء ذلك الى استيراد التكنولوحيا من الخارج وتطويرها لتتلاءم مع احتياجاتها ومع الظروف الاقتصادية والاجتماعية بها •

وهناك وسائل عديدة لاستيراد التكنولوجيا وتطويرها ، منها التعاون على نحو أو آخر ، مع الشركات متعددة الجنسية • بل أننا لا نغالى اذا قلنا أن أهم الحجج لتبرير تواجد هذه الشركات فى الدول الآخذة فى النمو انما تستند على امكانيات هذه الشركات الهائلة لنقل التكنولوجيا وتطويرها لتتلاءم مع احتياجات وظروف هذه الدول ، وان هذه الامكانيات تمتد لتشمل مجالات الانتاج والادارة والتدريب والتسويق •

وعلى الرغم من وجود العديد من التحفظات على الحجة المشار اليها ، وهى تحفظات تستند الى تجارب الدول الآخذة فى النمو الواقعية مع الشركات متعددة الجنسية • والى تحليل طبيعة احتياجات هذه الدول والى مدى قدرة الشركات المذكورة على تطوير ما تتبناه

من تكنولوجيا لتتفق مع ظروف الدول الآخذة فى النمو ، فان ما يهمنا الآن هو محاولة الاجابة على السؤال التالى : الى أى حـــد حققت الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى ما هو متوقع منها فى مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها ؟ (٢٧) ٠

ان الاجابة على هذا السؤال بدقة تحتاج الى قدر كبير من المعلومات والبيانات التى قد لا تتوافر أو قد يضيق الوقت المخصص لهذا البحث بها ، ولكننا نستطيع القول بأن الانطباع العام يشير الى أن مساهمات الشركات متعددة الجنسبة العاملة فى الوطن العربى تكاد تكون محدودة فى هذا المجال ٠

فشركات البترول لم تنجح فى أن تكون أداة لبث التكنولوجيا الحدينة وتطويرها بما يتفق مع احتيــاجات وظروف الدول العربية التى تعمل بها ٠ لقد بقيت كما سبق أن أوضحنا ، جيوبا منعزلة عن الاقتصاد ككل ، واقتصر نشاطها على مرحلة التنقيب واستخراج البترول ، دون أن يمتد هذا النشاط رأسيا ليشمل مراحل تكرير البترول واقامة الصناعات البترولية والبتروكيماوية المختلفة ، وهى الصناعات التى تنطوى اقامتها فى الدول العربية على نقل قدر كبير من التكنولوجيا الحديثة ٠ كما لا يخفى عن الذهن أن تكنولوجيــا التنقيب واستخراج البترول التى طبقتها هذه الشركات هى ذاتها التكنولوجيا المطبقة فى الدولة الأم المتقدمة صناعيا ، وهى تكنولوجيا كثيفة رأس المال تحتاج الى أيدى عاملة قليلة ولكن ذات مهارات فنيــة عالية ، وهو الأمر الذى لا يتفق مع طبيعــة الندرة النســبية للموارد المتاحة فى الدول العربية وفى مقدمتها عدم وجود الايدى العاملة ذات المهارات الفنيــة العالية ٠ كذلك لم تلعب شركات

---

(٢٧) Keith Pavitt, « The Multinational Enterprise and the Transfer of Technology », Published in « The Multinational Enterprise », ed., J.H. Dunning, George Allen and Unwin Ltd., 1971.

البترول دور المحفز للشركات الوطنية العاملة فى المجالات الاقتصادية الاخرى لتطبق ما تتبناه من أساليب متقدمة فى الادارة والتسويق وذلك لعدم حرص شركات البترول على تقوية الشركات الوطنية ، خاصة وأنها لا تعتمد كثيرا فى عملياتها على خدمات أو انتاج هذه الشركات • وأخيرا فان شركات البترول لم تنجح فى خلق جيل جديد من رجال الأعمال والمديرين والعمال الفنيين ذوى المهارات العالية من ابناء الدول العربية العاملة بها ، وذلك لاعتمادها على الايدى العاملة والخبرة الأجنبية من ناحية ، ولقلة عدد العاملين بها بوجه عام من ناحية أخرى • ان مراجعة اتفاقيات هذه الشركات تكشف عن قصور شديد فى شروط المشاركة فى الادارة والالتزام بتشغيل أبناء البلد من العمال والفنيين •

ولا تختلف الصورة كثيرا اذا ما انتقلنا الى الشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاع الصناعة بالدول العربية • فالصناعة لا زالت وليدة وتخطو خطواتها الاولى فى الكثير من الدول العربية، وبالنسبة لبعض الدول العربية التى قطعت شوطا لا بأس به فى التنمية الصناعية كمصر وبدرجة أقل سوريا والجزائر والمغرب فان معظم الصناعات تقوم بها شركات وطنية ولا تلعب الشركات متعددة الجنسية الا دورا محدودا للغاية • ان أتجـــاه أهم الدول العربية كمصر والجزائر وسوريا الى اقامة قطاع عام صناعى قوى وتبنيها للاتجاهات الاشتراكية قد حال دون تغلغل الشركات متعددة الجنسية فى القطاع الصناعى فى الوطن العربى • وفى تلك الحالات المحدودة التى باشرت فيها الشركات متعددة الجنسية نشاطها نجد أن هذا النشاط قد تركز على صناعات استهلاكية أو تجميعية مما لا تحتاج الى تكنولوجيا حديثة معقدة ، ومن امثلتها كما سبق أن ذكرنا صناعات المياه الغازية والسجائر وتجميع السيارات • بالاضافة الى ما تقدم فان الدول العربية بامكانياتها التكنولوجية الحالية وبما

يتوافر لديها من مستويات العمالة الفنية قادرة على القيام بهذه الصناعات دون حاجة الى الشركات متعددة الجنسية • ولعل الدليل على ذلك قيام جمهورية مصر العربية بعد اعلانها قرارات التأميم سنة ١٩٦١ بادارة شركات صناعية متعددة الجنسية مما شملها التأميم كشركة البيبسى كولا وشركة فورد لتجميع السيارات بالاسكندرية دون صعوبات تذكر •

الا ان الصورة قد تختلف بعض الشيء اذا ما انتقلنا الى الشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاعات اقتصادية أخرى خلاف قطاع البترول والصناعة ، وأن كان الاثر النهائى لا يزال فى مجمله ضعيفا •

ففى قطاع المال والبنوك نجد ان الشركات متعددة الجنسية قد لعبت دورا لا يمكن تجاهله فى ادخال الاساليب الحديثة فى المعاملات المالية والبنكية وفى تدريب اعداد كبيرة من أبناء الأمة العربية على هذه الاساليب • حقيقة أن هذه الشركات ، كما سبق أن أوضحنا . قد قامت بنقل رؤوس الاموال العربية المودعة بهـا للاستفادة بها واستثمارها خارج المنطقة ، إلا أن هذه قضية أخرى لا تتعارض مع ما نشير اليه من مساهمات ايجابية لهذه الشركات فى نطاق نقل الاساليب التكنولوجية الحديثة فى ادارة العمليات المالية والبنكية الى الوطن العربى • لقد وجدت كل من مصر وسوريا عند قيامهما بتأميم البنوك متعددة الجنسية عددا من الموظفين العاملين بهذه الشركات المدربين على الاساليب الحديثة ممن استطاعوا أن يستمروا فى ادارة هذه البنوك دون الاضرار بمستوى كفاءتها • كذلك فإن تواجد هذه الشركات متعددة الجنسية الى جانب البنوك والمؤسسات المالية الوطنية قد ساهم فى توفير الحافز لدى الشركات

الوطنية لاستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة سواء ما تعلق منها بالادارة أو باستخدام الآلات والادوات الحديثة المختلفة ·

كذلك نجد أن الشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاع السياحة فى الدول العربية قد ساهمت فى ادخال الاساليب الفنية الحديثة فى ادارة المنشآت السياحية وفى مقدمتها الفنادق · كما ساهمت فى تكوين فئات من الوطنيين المتدربين على مختلف نواحى النشاط السياحى خاصة في مجال الادارة والتسويق مما ساهم فى توفير احتياجات الشركات الوطنية الجديدة من هذه الفئات ، كما استفادت هذه الشركات الوطنية الجديدة باقتباسها ما أدخلته الشركات متعددة الجنسية من أساليب حديثة ·

واخيرا لا يفوتنا أن ننوه الى وجود تطورات فى الفترة الاخيرة فى الوطن العربى تشير الى احتمال تزايد دور الشركات متعددة الجنسية فى قطاعات متعددة وفى مقدمتها قطاع الصناعات التحويلية · ولعل أهم هذه التطورات اتباع جمهورية مصر العربية لسياسة الانفتاح الاقتصادى وتخصيص الدول المنتجه للبترول لاموال طائلة للاستثمار فى القطاع الصناعى وخاصة الصناعات الثقيلة كصناعة البتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب · ولا شك أن سياسة الانفتاح الاقتصادى تعنى دعوى الشركات متعددة الجنسية للمساهمة فى بعض الصناعات فى مصر ، كما أن اقامة الصناعات الثقيلة المشار اليها فى الدول العربية المنتجة للبترول تتم بالتعاون والمشاركة مع شركات متعددة الجنسية كما هو حادث فى السعودية وقطر والجزائر وغيرهم من الدول · ولا شك أن أحد المعايير الاساسية للحكم على هذه التطورات انما يتمثل فى مدى ما تستطيع أن تحققه هذه الشركات الجديدة متعددة الجنسية من نقل للتكنولوجيا الحديثة الى الوطن العربى وتطويرها بما يتفق مع احتياجات وظروف هذا الوطن ·

٤ ـ نتائج نشاط الشركات متعددم الجنسية
على مستوى العمالة وهيكل الاجور فى الدول العربية :

يتم تقويم نتاج نشاط الشركات متعددة الجنسية على مستوى العمالة ، كما سبق أن أوضحنا فى المبحث الاول من هذه الدراسة، عن طريق تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا النشاط ٠ وتتمثل الآثار المباشرة فى عدد من يتم تشغيلهم فى النشاط المباشر للشركة وأما الأثار غير المباشرة فانها تتمثل ايجابيا فيما يؤدى اليه نشاط الشركة متعددة الجنسية من تشغيل لمزيد من العمال نتيجة لما يخلقه من أنشطة مكملة ومرتبطة به ، وسلبيا فيما يؤدى اليه هذا النشـــاط من فقدان فرص عمل نتيجـــة تحطيمه لبعض المنشآت القائمة ٠

واذا بدأنا بمحاولة تقويم نتائج نشـــاط شركات البترول متعددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى فانه لا خلاف حـــول ايجابية هذه النتائج بالنسبة لمستوى العمالة ٠ لقد أتاحت هذه الشركات فرص عمل جديدة متمثلة فيمن قامت بتشغيله من عمال وموظفين فى نشاطها المباشر ، وفيمن تم تشغيلهم فى الأنشطة المكملة والمرتبطة بهذا النشاط المباشر، فى الوقت الذى لم يؤد فيه نشاط شركات البترول الى تحطيم انشطة اقتصادية أخرى قائمة بالفعل . الا أن الأمر لايجوز أن يقتصر على القول بايجابية نتائج هذا النشاط على مستوى العمالة، ولكن من المهم التعرف على حجم هذه النتائج. أنه على الرغم من ضخامة مايمثله انتاج البترول فى دول كالمملكة العربية السعودية ، الكويت ، والامارات العربية المتحدة ، وقطر ، والجماهيرية الليبية الى الناتج القومى فان نسبة العاملين بهذا القطاع لا تتجاوز ٢٪ من مجموع القوة العاملة ٠ كما أن هذا الرقم لا يزداد كثيرا اذا أضفنا اليه العاملين فى الانشطة الاقتصادية المكملة والمرتبطـة بنشاط شركات البترول متعددة الجنسية وذلك لقلة هذه الانشطة

وصغر حجمها • فضلا عما تقدم ، فان نسبة ما يحصل عليه العاملون فى هذه الشركات من أبناء الدول المنتجه الى مجموع ما تدفعه الشركات المذكورة من مرتبات وأجور تقل عن نسبتهم الى مجموع العاملين ، وذلك لتركز العمالة والخبرة الاجنبية فى المناصب القيادية والاعمال التى تحتاج الى مهارات فنية عالية •

أما عن الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الوطن العربى فى قطاعات المال والبنوك ، والصناعات التحويلية ، والسياحة فان نتائج نشاطها هى الأخرى ايجابية ، اذ أن هذا النشاط لم يؤد الى تحطيم أنشطة اقتصادية قائمة بالفعل (٢٨) • ولكن مرة اخرى هناك من البيانات والمعلومات ما يشير الى أن حجم هذه النتائج لا يزال ضعيفا • ولا ترجع هذه الحقيقة ، كما هو الحال بالنسبة للشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاع البترول العربى ، الى طبيعة عمليات التنقيب والاستخراج وطبيعة الفن الانتاجى كثيف رأس المال المستخدم بها ، ولكن يرجع أيضا فى المقام الاول الى صغر حجم نشاط هذه الشركات اذا ما قورنت بالشركات الوطنية العاملة فى القطاعات الثلاثة المشار اليها •

ومما يتبين ملاحظته بالاضافة الى ما تقدم ، ان نشاط معظم الشركات متعددة الجنسية العاملة فى القطاعات الثلاثة الاخيرة انما يتركز فى الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول ، فضلا عن الدول التى وجهت سياستها الاقتصادية لتكون مركز خدمات للمنطقة العربية وعلى الاخص للدول المنتجة للبترول ، ومن أمثلة هذه الدول لبنان والبحرين ، وهذه الدول فى مجملها تشكو من نقص

---

(٢٨) قد يمكن القول ، أنه على عكس حقيقة الأمر بالنسبة لقطاع البترول ، فان نشاط بعض الشركات متعددة الجنسية فى هذه القطاعات الثلاثة كان من الممكن أن تقوم به شركات وطنية ، وبالتالى فان تقويمنا للنتائج الايجابية لنشاط هذه الشركات قد يرد عليه بعض التحفظات بالقدر الذى تصدق فيه الحقيقة المتقدمة •

فى القوة العاملة كما ترتفع بها مستويات أجور المواطنين • ولذا وجدنا الشركات متعددة الجنسية تسعى الى تشغيل القوة العاملة الأجنبية ليس فى الأعمال القيادية والتي تحتاج الى مهارات فنية عالية وحسب ولكن أيضا فى الأعمال اليدوية وتلك التى تحتاج الى مهارات بسيطة • (٢٩)

أما عن نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى بالنسبة الى هيكل الاجور فانه من المفيد التفرقة فى هذا الشأن بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول وغيرها من الدول العربية • ان قيام شركات البترول وغيرها من الشركات متعددة الجنسية العاملة فى المجموعة الاولى من الدول العربية بدفع مرتبات مرتفعة لم يؤد الى تفاوت يعتد به فى هيكل أجور مواطنى هذه الدول ، اذ قامت الشركات الوطنية والادارات الحكومية بدفع أجور ومرتبات لا تختلف كثيرا عن تلك التي تدفعها الشركات متعددة الجنسية لهؤلاء المواطنين • ولكن يتعين ملاحظة أن ارتفاع الاجور فى حد ذاته يمثل خطرا على قدرة هذه الدول على تنمية صادراتها من المنتجات غير البترولية • كذلك لا يجوز أن نتجاهل هنا وجود خلل وتفاوت فى هيكل الأجور فى هذه الدول بين أجور المواطنين المتمتعين بجنسية هذه الدول وبين أجور المقيمين غير المتمتعين بالجنسية ومعظمهم من أبناء الدول العربية غير المنتجة للبترول •

---

(٢٩) وكمثال لذلك نجد ان شركة « البا » للألمونيوم بالبحرين تقوم بتشغيل ٥٠٠ عامل وموظف باكستانى وهندى ، ٧٠ فليبينى ، ٢٥٠ من الدول العربية الأخرى وذلك من مجموع عدد العاملين بها وقدره حوالى ١٦٥٠ عامل وموظف ، أى أن نسبة العمال والموظفين الأجانب تصل الى حوالى ٥٠٪ من مجموع القوة العاملة • وتتضح نفس الظاهرة بالنسبة للمشروعات الصناعية الكبيرة فى الدول المنتجة للبترول ، وكذلك بالنسبة للمشروعات القائمة بها فى قطاع المال والبنوك وقطاع السياحة •

فاجور المجموعة الاخيرة تقل كثيرا عن أجور المجموعة الاولى ويصدق ذلك على العاملين بالاجهزة الحكومية والشركات الوطنية فضلا عن الشركات متعددة الجنسية ۰ ولا شك أن هذا الخلل يرجع فى قدر كبير منه الى وجود الشركات متعددة الجنسية ، وخاصة تلك العاملة فى قطاع البترول لما تقدمه من أجور مرتفعة ولما يوفره انتـــاج البترول من موارد هائلة لحكومات هذه الدول ۰

أما بالنسبة لبقية دول الوطن العربى فان الامور تختلف عما تقدم الى حد كبير ۰ ففى دول كالمملكة المغربية وتونس والى حد ما جمهورية مصر العربية بعد اتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، نجد أن الاجور والمرتبات المرتفعة نسبيا التى تدفعهـــا الشركات متعددة الجنسية وخاصة العاملة فى قطاع المال والبنـــوك وقطاع السياحة من شأنها أن تحدث خللا فى هيكل الاجور بالنسبة لمواطنى هذه الدول ، ممايدفع الكثيرين من العاملين فى الجهـاز الحكومى والشركات الوطنية الى ترك العمل ومحـــاولة الالتحاق بالشركات متعددة الجنسية ۰ ولا شك أن من أخطار هذا الخلل أيضا ما يؤدى اليه من اضطرار الشركات الوطنية فى النهاية لزيادة أجور ومرتبات العاملين بها على نحو لا يتفق مع زيادة الانتاجية مما يؤدى الى ارتفاع أسعار منتجاتها وتقليل قدرتها على التنافس مع الشركات متعددة الجنسية من ناحية ومع الشركات المماثلة لها فى الاسواق الدولية من ناحية أخرى ۰

٥ ـ نتـائج نشـاط الشركات متعددة الجنســية على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فى الوطن العربى :

ان النتائج السلبية لنشاط الشركات متعددة الجنســية ، وخاصة الشركات العاملة فى قطاع البترول ، على الحياة السياسية للوطن العربى أمر جد خطير ويصعب انكاره ۰ فالقراءة الموضوعية

للتاريخ السياسى للوطن العربى بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن أن تنفصل عن نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة فى قطاع البترول ٠ ان ضخامة هــذه الشركات وانتهاءها الى الدول الغربية الصناعية المتقدمة وأهمها الولايات المتحدة الامريكية ، والاهميـــة المتزايدة للبترول كمصدر للطاقة يتوقف عليه مستقبل الصناعة فى هذه الدول ومستقبل رخائها ورفاهيتها ، تعــد من العوامل التى تدعو الى تدخل الدول الغربية بكل ما لها من ثقل سياسى وعسكرى من أجل تدعيم نشاط هذه الشركات والحفاظ على استمرار وجودها٠ لقد لجأت الدول الغربية ، خاصـــــة انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، الى العديد من الوسائل لضمان تحقيق هذه الاهداف ، فى مقدمتها مقاومة حق الدول العربية فى الاستقلال ، ومن الامثـــلة الواضحة على ذلك مقاومة استقلال الجزائر وجمهورية مصر العربية، فضلا عن قيام فرنسا وانجلترا بالتآمر مع اسرائيل بشن الحرب على جمهــــورية مصر العربية ســـــنة ١٩٥٦ حتى تقضى على الحركات التحررية فى الوطن العربى وتحول دون امتداد تأثير حركة القومية العربية الى الدول المنتجة للبترول وخاصة فى السعودية والخليج العربى ٠ أيضا عملت الدول الغربية على تدعيم النظم الموالية لها فى المنطقة مع حرصها على ضرورة وجود مثل هذه النظم الموالية فى الدول المنتجة للبترول بصفة خاصة ، وذلك على الرغم من عدم اتفاق بعض هذه النظم مع روح العصر وحركة التقدم والتطور العربى ٠ بل اننا لا نغالى اذ قلنا أن أحد الاسباب الرئيسية وراء تدعيم الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة لدولة اسرائيل وتقديم كافة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لها انما يرجع الى رغبة هـــذه الدول اضعاف العالم العربى واستخدام اسرائيل اداة للعدوان عليه اذا اقتضت الحاجة وحدث تهديد لاستمرار تدفق البترول اليها ٠ حقيقة ان هناك تطورا الى الأفضل فى السنوات الأخيرة ، خاصة

بعد تشكيل منظمة الاوبك ، اذ زادت سيطرة الدول العربية على منتجاتها كما زاد وعى حكامها وشعوبها ، الا أنه لا يجوز تجاهل التهديدات التى تصدر عن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ومن أمثلتها تصريحات المسئولين وذلك الاعلان المستمر عن تدريب جنود امريكيين لغزو مناطق الصحراء ٠

أما عن نتائج نشاط الشركات متعددة الجنسية على الحياة الاجتماعية والثقافية فانه أمر صعب تقويمه لارتباطه بالقيم الاجتماعية والثقافية المراد التمسك بها فى الوطن العربى وهو الأمر الذى يحتاج الى دراسات مستفيضة وتحليل دقيق ومتعمق ٠ الا أنه من الحقائق التى يصعب تجاهلها مانلاحظه من أن نشاط الشركات متعددة الجنسية ، قد أدى بالكثيرين من مواطنى الدول العربية ، خاصة مواطنى الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، الى التشبه بمظاهر الحياة فى المجتمعات الغربية وبما يسود بها من أنماط استهلاكية لا تتفق مع واقع العالم العربى وتاريخه ودينه وتقاليده ٠ وأن هذا التشبه بمظاهر الحياة الغربية قد تم فى دول كالسعودية ودول الخليج وليبيا على مدى زمنى قصير نسبيا مما أدى الى قدر كبير من الاغتراب عن الذات فى هذه الدول ٠ ان زيادة الموارد المالية بشكل فجائى وبمعدلات سريعة من شأنه أن يحدث خللا فى التماسك الاجتماعى والثقافى للأمم ٠

ولكن لايجوز لنا أن نتجاهل الجانب الآخر لأثر زيادة الموارد المالية فى الوطن العربى ، والمتمثل فى زيادة فرص التعليم والانفتاح على ثقافات العالم عن طريق البعثات الى الخارج وغيرها من وسائل الاتصال والتفاعل مع الحضارات العالمية ٠ كذلك لا يجوز أن نتجاهل تلك المحاولات الجادة من المثقفين العرب لتطوير الحياة الاجتماعية والثقافية على نحو يتفق مع روح العصر دون التخلى عن تراث وتقاليد الأمة العربية الأساسية ، والمتمثل فى اصدار العديد من المجلات العلمية والثقافية وتكوين الجمعيات المهتمة بتلك القضايا ٠

الزاوية الثانية

محاولة تحديد مستقبل دور الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربى

تعرضت ظاهرة الشركات متعددة الجنسية الى العديد من الانتقادات ، كما أثارت مباشرتها لنشاطها فى الكثير من الدول الآخذة فى النمو العديد من التخوفات والاعتراضات • ولقد اشرنا فى المبحث الأول من هذه الدراسة الى أهم هذه الانتقادات والتخوفات والاعتراضات • كذلك تبين لنا من خلال استعراضنا لنشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى وتقويمنا لايجابياتها وسلبياتها أن هناك العديد من التحفظات التى ترد على شروط تعاقد الدول العربية مع هذه الشركات ، وخاصة فى مجال البترول ، والتى ترد أيضا على مدى مساهمة هذه الشركات فى تحقيق التنمية الشاملة وعلى سلامة توقيت استغلال البترول العربى ، كما تبين لنا أن الجانب الايجابى لنتائج مباشرة هذه الشركات لنشاطها ، وان وجد ، فانه يتسم بالضعف اذا ما قورن بالجانب السلبى الذى بلغ حدا لا يمكن التقليل من خطورته •

لقد تمثل الجانب الايجابى أساسا فى تحقيق فائض فى موازين مدفوعات الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول وفى توفير قدر من فرص العمل لأبنائها • الا أن حجم هذا الفائض ، كما سبق أن ذكرنا ، لا يمثل النصيب العادل للدول العربية المنتجة للبترول وان الشركات متعددة الجنسية العاملة فى هذا القطاع قد استمرت ولفترة طويلة فى الحصول على البترول عند أسعار رخيصة نسبيا ، وانها بذلك قد حققت أرباحا طائلة قامت بتحويلها الى الخارج • أما ما تحقق من فرص العمل لأبناء هذه الدول فقد تبين لنا مدى ضآلته المطلقة والنسبية • هذا فى وقت اتضح لنا فيه مدى خطورة الجوانب السلبية لنتائج مباشرة هذه الشركات

لنشاطها والتى تمثلت أساسا فى تقييد حق الدول العربية المضيفة فى السيطرة على مواردها الطبيعية ، وعلى التخطيط من أجل التنمية ، واستخدامها لتكنولوجيا لا تتفق مع طبيعة الوفرة النسبية لما يوجد فى الدول العربية من موارد ولا مع الظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها هذه الدول . ناهيك عن الآثار السلبية على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية للوطن العربى .

ومع اتفاق غالبية الباحثين والدارسين لظاهرة الشركات متعددة الجنسية على أهمية ما وجه اليها من انتقادات ، وما أثير حول مباشرتها لنشاطها من تخوفات واعتراضات ، ومع وضوح غلبة الجانب السلبى لتجربة الوطن العربى فى تعامله مع هذه الشركات ، خاصة الشركات المنتجة للبترول ، خلال الخمس والعشرين سنة التالية للحرب العالمية الثانية ، الا أن هناك اختلافا كبيرا فى وجهات النظر حول تحديد مستقبل دور هذه الشركات فى الوطن العربى . ويمكن التمييز فى هذا المجال بين اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : ويرى أن فى تجربة الدول الآخذه فى النمو بصفه عامة ، وفى تجربة الوطن العربى بصفة خاصة ، مع الشركات متعددة الجنسية الدليل الكافى لعدم اتفاق طبيعة نشاط هذه الشركات مع ما تسعى هذه الدول الى تحقيقه من أهداف ، وفى مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وضمان سيادتها على مواردها بما يؤكد استقلالها السياسى والاقتصادى .

انها مجموعة قليلة نسبيا من الشركات الضخمة العملاقة ذات التجارب الواسعة تتعامل مع عدد كبير من الدول الآخذة فى النمو التى تتسم بصغر الحجم والتعدد الأمر الذى يؤدى الى أن تصبح هذه الشركات فى موقف تفاوضى قوى يمكنها من فرض شروطها على هذه الدول . وحيث لا يتوقع تغيير فى طبيعة هذا النشاط وتلك العلاقة فى المستقبل القريب فان أصحاب هذا الاتجاه لا يحبذون أن تقوم

هذه الشركات بدور يذكر فى مستقبل التنمية والتطور فى الدول الآخذة فى النمو .

ويستطرد مؤيدو هذا الاتجاه فى الوطن العربى فيشيرون الى ان المبررين الأساسيين لمباشرة الشركات متعددة الجنسية لنشاطها فى الدول الآخذة فى النمو هما :

١ ـ احتياج الدول الآخذة فى النمو الى رأس المال الذى تجلبه الشركات متعددة الجنسية فى وقت تتجه فيه القروض والمساعدات والمنح الرسمية الى التضاؤل النسبى ، وفى وقت لا يتوقع فيه انخفاض العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول نتيجة الزيادة المستمرة فى وارداتها من الدول الصناعية وهى الزيادة التى تفرضها طبيعة عملية التنمية الاقتصادية ذاتها .

٢ ـ احتياج الدول الآخذة فى النمو الى ما تجلبه الشركات متعددة الجنسية من أساليب فنية وتكنولوجية متطورة فى مجالات الانتاج والادارة والتسويق خاصة التسويق فى الخارج ، فى وقت لا تتوافر فيه الامكانيات لدى هذه الدول لخلق تكنولوجيا مستقلة بها ، وفى وقت تسيطر فيه هذه الشركات على أسواق الكثير من دول العالم خاصة الدول المتقدمة صناعيا .

وحيث أن الوطن العربى ، وبعد ارتفاع أسعار البترول أثر حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، قد أخذت تتراكم لديه فوائض مالية ضخمة فان هذه الحقيقة تسقط المبرر الأول والأساسى لتواجد الشركات متعددة الجنسية . أن الوطن العربى ككل ليس فى حاجة الى رؤوس الأموال التى تجلبها هذه الشركات ، وانه ، بفرض تحقق قدر من التعاون والتكامل العربى ، يمكن لدول الفائض وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات وقطر وليبيا أن تمول احتياجات الدول العربية الأخرى من الاستثمارات اللازمة للتنمية والتى يتعين سداد قيمتها بالعملات الأجنبية .

أما عن المبرر الثانى الأساسى والخاص بنقل التكنولوجيا المتطورة وضمان تسويق المنتجات في الخارج فان أصحاب هذا الاتجاه يعتقدون بامكانية حصول الوطن العربى على ما يحتاج اليه من معرفة ومعلومات تكنولوجية عن طريق شرائها مباشرة ، خاصة وأن لديه كفاية من رأس المال ، دون حاجة الى وجود الشركات ذاتها • هذا فضلا عن اقتناع أصحاب هذا الاتجاه بأن استعداد الشركات متعددة الجنسية لنقل التكنولوجيا وتطويرها بما يتفق وظروف الدول الآخذة فى النمو ، ومنهــا دول الوطن العربى ، هو مجرد وهم لا يمكن أن يتحقـق لتعارضه مع مصالح هذه الشركات فى الاحتفاظ بسيطرتها على ما لديها من معلومات بما يضـمن بقائها فى الدول المضيفة أطول مده ممكنة • ان الطريق الوحيد لانتزاع الدول العربية ما تحتاج اليه من تكنولوجيا متطورة هو أن تتعاون وتعمل كجبهة واحدة فى تفاوضها مع مصادر هذه التكنولوجيا • ان ضخامة حجم الوطن العربى فى حالة تعاونه ستكون عاملا هاما فى اثارة اهتمام مصــادر التكنولوجيا المتطورة واستعدادها لتقديم ما لديها لضـمان استمرار علاقاتهـا بأسواق هذا الوطن الكبير • لقد استطاعت جمهورية الصين الشعبية بحجمهـا الكبير أن تحصل على تكنولوجيا متطورة دون السـماح للشركات متعددة الجنسية بأن تمارس نشاطها على أرضها •

ولا يفوتنا أن نشير الى أن فريقا يعتد به من أنصار هذا الاتجاه فى الوطن العربى لا يخفون الارتباط بين وجهـة نظرهم وبين مـا يؤمنون به من ايديولوجيات تتعارض جوهريا مع تواجد الشركات الوطنية الخاصة ، ناهيك عن الشركات متعددة الجنسية الخاصة •

أما الاتجاه الثانى : فانه على الرغم من تسليمه بصحة الكثير من الانتقادات والتخوفات والاعتراضات التى أثيرت حول نشاط هذه الشركات فى دول الوطن العربى وعلى الرغم من اتفاقه على أن سجل نشاط هذه الشركات فى دول الوطن العربى لم يكن متفقا مع

ما تهدف اليه هذه الدول من تنمية شاملة وسيطرة على مواردها .
الا أنه يرى بأن ذلك لايجوز أى يؤدى بالضرورة الى القول بعدم وجود مستقبل لنشاط هذه الشركات في الوطن العربى على نحو أو آخر . أن لهذه الشركات مخاطرها ولكن لايخفى ما لها من منافع ، وان التحدى الحقيقى أمام الدول العربية هو أن تحاول قدر الامكان تقليل مخاطر هذه الشركات وتعظيم ما تحققه من منافع (٣٠) . كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تجربة هذه الشركات فى الوطن العربى خلال الخمسة والعشرين سنة التالية للحرب العالمية الثانية غير قابلة للتكرار نتيجة لما حدث من تغيرات جوهرية فى ظروف الوطن العربى وفى طبيعة العلاقا تالاقتصادية والسياسية الدولية . ان الدول الآخذة فى النمو ، ومنها الدول العربية ، قد أصبحت أكثر وعيا وادراكا وقدرة على تحديد ورعاية مصالحها فى مواجهة الشركات متعددة الجنسية . لقد تأكد استقلال هذه الدول الى حد كبير ، كما أن مستوى تعليم وخبرة أبنائها فى تقدم مستمر مما يجعلها أكثر قدرة على مباشرة الرقابة على نشاط هذه الشركات بل والاشتراك فى ادارتها على نحو فعال . وكمثال واقعى استطاعت الدول العربية بالتعاون مع الدول الأخرى الآخذة فى النمو المنتجة والمصدرة للبترول أن تقيم منظمة الأوبك التى تلعب دورا هاما فى مواجهة احتكار شركات البترول . ان القوة التفاوضية لدول الأوبك ازدادت الى حد كبير بعد اقامة هذه المنظمة بحيث يصعب القول أن طبيعة العلاقة بينها وبين الشركات متعددة الجنسية فى المستقبل ستنطوى على نفس المخاطر التى عانتها هذه الدول فى الماضى .

---

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن مخاطر ومنافع الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للدول الاخذة في النمو ، انظر بالاضافة الى ما سبق ذكره فى المبحث الأول من هذه الدراسة :

Paul Streeten, Costs and Benefits of Multinational Enterprises, « The Multinational Enterprise », ed., J.H. Dunning, op. cit.

ويتصدى اصحاب هذا الاتجاه الى حجج أنصار الاتجاه، الاول السابق الاشارة اليها والتى تتلخص فى القول بوجود فائض ضخم بالدول العربيه بحيث تقل حاجتها الى الاســـــتثمارات الاجنبية المباشرة ، وفى القول بقدرتها على شراء ما تحتاج اليه من معرفة ومعلومات تكنولوجية مما يغنيها عن الدخول فى تجارب جديدة مع الشركات متعددة الجنسية ، ويبنون تصـــــديهم هذا على النقاط التالية :

١ ـ حقيقة أن هناك فائضا ضخما من الأموال على مستوى الوطن العربى ككل ، الا أن هذا القول ينطوى على خطر التعميم ٠ أنه يصدق بالنسبة لبعض الدول العربية المنتجة للبترول وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وليبيا ولكنه لا يصدق على جميع هذه المجموعة من الدول العربية ناهيـــــك عن الدول العربية غير المنتجة والمصدرة للبترول بكميات كبيرة ٠ حقيقة أن هناك انتقالا لقدر من رؤوس الاموال العربية من دول الفائض الى الدول التى تزداد حاجتها الى الاستثمارات الأجنبية ، الا أن هذا الاتجاه لا يزال فى بدايته ولا يتوقع أن يصـــل فى المستقبل القريب الى الحد الذى يشبع حاجة المجموعة الاخيرة من الدول العربية الى الاســــتثمارات الأجنبية المباشرة ، ويمكنها بالتالى من الاستغناء بالكامل عن التعامل مع الشركات متعددة الجنسية ٠

٢ ـ حقيقة أن هناك قدرا من المعرفة والمعلومات التكنولوجية يمكن فصله عن المنشأة القائمة بتطبيقه وبيعه للاخرين ، الا أن هناك قدرا آخر لا يستهان بأهميته مما لا يمكن فصله وبالتالى بيعه للآخرين وذلك لارتباطه الوثيق بحركة عمل المنشأة وخضوعه للمراجعـــة المستمرة فى ضـــــوء ما يجد من تغيرات ٠ ومن ثم اذا ما فرض واستطاعت الدول العربية أن تشترى النوع الاول فانها لن تستطيع شراء النوع الثانى ولا يوجد أمامها من سبيل للاستفادة من هـــذا

النوع الاخير سوى السماح بتواجد الشركات متعددة الجنسية ، هذا كله بفرض أن الشركات متعددة الجنسية لديها الاستعداد أو أنها تجد من مصلحتها بيع ما يتوافر لديها من معلومات تكنولوجية يمكن فصلها ٠

٣ ــ ان قدرة الكثير من الدول العربية على تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية وخاصة فى مجال الصناعة ، انما تتوقف الى حد كبير على نجاحها فى التصدير الى الخارج ٠ وفى ضوء سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الكثير من الاسواق الأجنبية ، وفى ضوء ما يتوافر لديها من معلومات ضخمة وأساليب تسويقية متطورة فان من مصلحة الدول العربية أن تبحث عن الأساوب والصيغة اللذين يحققان التعاون مع الشركات متعددة الجنسية وعلى نحو لا يتعارض مع أهداف هذه الدول الاساسية ٠

٤ ــ ان المتتبع لمشروعات التنمية الصناعية فى دول عربية كثيرة ، خاصة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول مثل المملكة العربية السعودية والامارات العربية والجماهيرية الليبية وقطر يجد أن هذه الدول قد اتجهت الى مشروعات صناعية كثيفة رأس المال كالحديد والصلب ، والبتروكيماويات والاسمدة وتسييل الغاز ٠٠ الخ ٠ ونظرا لعدم توافر الخبرات والايدى العاملة المدربة فنيا ونظرا لصعوبات التسويق فقد لجأت هذه الدول الى مشاركة الشركات متعددة الجنسية ٠ ان هذه الدول المنتجة والمصدرة للبترول لديها رأس المال ولكنها مع ذلك وجدت فى المشاركة مع الشركات متعدده الجنسية ما يمكنها من الحصول على المعلومات التكنولوجية المتطورة وما يمكنها من الانفتاح على الاسواق العالمية لتصريف منتجات صناعتها ٠

واذا كان لابد من اتخاذ موقف ازاء هذين الاتجاهين فاننا نؤيد الاتجاه الثانى لواقعيته وموضوعيته ٠ انه يمثل موقفا متوازنا بعيدا

عن التأثر بالايديولوجيات ازاء ظاهرة الشركات متعددة الجنسية ٠ كما يلاحظ أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد والذى تبنته الدول الآخذة فى النمو عند مناقشته فى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد جاء مؤيدا لهذا الاتجاه الثانى ٠ ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد لم ينص على وقف التعامل مع الشركات متعددة الجنسية ولكن طالب بوضع قواعد تحكم سلوكها ونشاطها بما يضمن عدم اضرارها بأهداف الدول الآخذه فى النمو وبما يحقق التوازن بين مصالح الطرفين ٠

والسؤال الآن : كيف يتحقق التوازن بين مصالح الطرفين ؟ ما هى الاساليب التى يتعين على الدول العربية اتباعها ؟ ، ما هى القواعد التى يتعين التمسك بها ؟ ، ما هى المؤسسات التى يحسن تشجيع اقامتها حتى تقلل من مخاطر الشركات متعددة الجنسية وتعظم من منافعها ؟ ٠ ان الاجابة على هذه الأسئلة وبالتفصيل تحتاج الى بحوث ودراسات مستفيضة ، الا أنه يكفى فى هذه الدراسة ابراز ما يلى :

أولا : ان النجاح فى تقليل مخاطر الشركات متعددة الجنسية وتعظيم منافعها ليس بالامر الهين ، خاصة وأنه يجب أن يتم فى اطار تحقيق التوازن بين مصالح الطرفين ٠ فقد تصر الشركات متعددة الجنسية على التمسك بحريتها فى التصرف على نحو قد يضر بالمصالح والمتطلبات القومية للدول المضيفة ، كما قد تغالى الدول المضيفة فى فرض القيود على الشركات متعددة الجنسية بحجة ضمان تقليل مخاطرها الى الحد الذى يدفع هذه الشركات الى التراجع عن القيام بالاستثمار ٠

ثانيا : ان قرار أية دولة بالاستعانة باحدى الشركات متعددة الجنسية يجب أن يتم بعد الالمام به ودراسة مختلف البدائل المتاحة وفى مقدمتها :

١ ـ هل يقام المشروع مستخدما رأس المال والموارد المحلية دون الاستعانة بموارد أجنبية ؟

٢ ـ هل يقام المشروع مستخدما قروضا أجنبية ومستعينا بمهندسين ومديرين أجانب وحاصلا على المعلومات التكنولوجية اللازمة عن طريق شراء الترخيص بها ؟

٣ ـ هل يقام المشروع على أساس مزيج من البديلين السابقين مع وجود عقد ادارة مع احدى الشركات أو الهيئات الأجنبية ؟

٤ ـ هل يقام المشروع على أساس المشاركة فى الملكية بين رأس المال الاجنبى ورأس المال المحلى خاصا أو عاما ؟

٥ ـ هل يقام المشروع بحيث تتملكه بالكامل أحد الشركات متعددة الجنسية ؟

٦ ـ هل لا يقام المشروع ويتم استيراد السلع النهائية المراد انتاجها ؟

٧ ـ هل لا يقام المشروع ولا يتم استيراد السلع النهائية المراد انتاجها مفترضين عدم الحاح الحاجة اليها ؟

حقيقة ان الاختيار بين هذه البدائل المتاحة على نحو مجد يتطلب توافر الخبرة والمعرفة لدى متخذ القرار وهو الامر الذى قد لا يتواجد فى الكثير من الدول الآخذة فى النمو ، الا أن ترشيد القرار يتطلب الالمام بهذه البدائل والقيام ، فى حدود المعلومات والخبرات المتوافرة ، بمختلف الدراسات من أجل التعرف على أفضلها .

ثالثا : ان الشركات متعددة الجنسية ليست وحدة متجانسة بل يوجد بينها من التناقضات ما يوجب على الدول العربية أن تستفيد

منه • كذلك فان امكانية مساهمة هذه الشركات فى تحقيق أهداف الامة العربية فى التنمية الشاملة انما تتوقف على طبيعة القطاع الذى تمارس نشاطها فيه • ان امكانية نقل التكنولوجية المتطورة تزيد فى حالة قطاع الصناعة الثقيلة كالحديد والصلب والبتروكيماويات عنها فى حالة قطاع استخراج البترول • لذلك على الدول العربية أن تضع أولويات اختيارها بما يحقق الاستفادة من هذه الظاهرة على أفضل وجه ممكن • ان الدول العربية قد تجد من مصلحتها التمييز بين الشركات التى تقيم مشروعات جديدة وتلك التى يقتصر نشاطها على شراء مشروعات قائمة بالفعل ، أو التمييز بين الشركات من حيث مدى منافستها للمشروعات القائمة أو مدى خلقها لفرص جديدة للعمل أو مدى تفضيلها الحصول على الربح السريع على حساب تحقيق الأرباح والنمو فى الزمن الطويل •• الخ •

رابعا : من البدائل المطروحة على الدول العربية ، التى أشرنا اليها في « ثانيا » اشتراك رأس المال الوطنى مع رأس المال الاجنبى (٣١) فى أقامة مشروعات مشتركة • هذا البديل قد يفضل تملك الشركات متعددة الجنسية للمشروع بأكمله ، اذ يتيح للدولة المضيفة أن تحصل على دخل يزيد عما يمكن أن تحصل عليه عادة فى صورة ضرائب • كذلك فان هذا البديل قد يساهم فى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بقدر تخفيضه لحجم المدفوعات المحولة الى الخارج فى صورة أرباح وفوائد ، كما أنه يتيح للدولة المضيفة فرصة أكبر لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية فى مجال

---

(٣١) هذا هو النمط السائد حاليا فى كثير من الدول العربية بالنسبة لصناعات عديدة من امثلتها صناعات الحديد والصلب ، والبتروكيماويات ، والاسمدة فى دول كالمملكة العربية السعودية ، قطر ، والعراق ، ودولة الامارات العربية المتحدة •

العمالة أو اعادة استثمار الارباح أو تدريب الوطنيين من العمال والمديرين أو فرض حد أدنى للاجور ، كما يزيد احتمال اعتماد المشروع على المنتجات الاولية والوسيطة المنتجة محليا • أضف الى كل ما تقدم أن اشتراك الدول العربية بحصة فى رأس المال قد يكون سببا لتجنب علاقة أوثق مما ينبغى بين الشركة الأم وفروعها العاملة بالوطن العربى •

ولكن اذا كانت هناك مزايا لمثل هذه الصيغة فانها لا تخلو من سلبيات ونى مقدمة سلبياتها عدم تحمس رأس المال الأجنبى لمثل هذه المشاركة فى بعض الاحيان ، خاصة اذا أصرت الدولة المضيفة على تملك غالبية الاسهم • فضلا عما تقدم ، فان ضعف العلاقة بين المشروع المشترك والمشروع الأم قد يقلل من حماس الشركة الأم لنقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة الى المشروع المشترك دون مقابل ، أو لبيعها المنتجات الوسيطة اليه بأسعار ميسرة ، أو لسد احتياجاته من رأس المال دون فائدة أو عند سعر فائدة منخفض •

خامسا : اتجهت الدول العربية فى الآونة الأخيرة الى اقامة العديد من المشروعات العربية المشـــتركة فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى • ويتحمس الكثيرون لهذه الصيغة باعتبارها أفضل الاساليب المتاحة فى ظل الظروف الحالية للوطن العربى تحقيقا للمزيد من الاندماج والتكامل العربى • كما يشير انصار هذه لصيغة الى ما تؤدي اليه الشركات العربية المشتركة من تقليل اعتماد الدول العربية على الشركات الأجنبية متعددة الجنسية كما يؤكدون ، فى حالة وجود مصلحة للوطن العربي أن يتعامل مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسية لتنمية بعض القطاعات فان هـذا التعامل يفضل أن يتم من خلال شركة عربية مشتركة • أن الشركات

العربية المشتركة تتمتع بقوة تفاوضية أكبر من المؤسسات التابعة لدولة عربية واحدة عند تعاملها مع الشركات متعددة الجنسية .

حقيقة أن تجربة المشروعات العربية المشتركة لا زالت فى بدايتها ولكن الآمال المعقودة عليها جد كبيرة ، ويتعين أن تحظى التجربة باهتمام ومتابعة الباحثين بغية ضمان نجاحها . (٣٢)

---

(٣٢) لمزيد من التفاصيل عن المشروعات العربية المشتركة أنظر :

(أ) دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت عنوان « المشروعات العربية المشتركة » حيث تم حصر هذه الشركات فى مختلف القطاعات ، تشرين أول سنة ١٩٧٧ .

(ب) د. ابراهيم شحاتة

A) Arab Joint Ventures, A Critical Analysis, Part one, Kuwait.

B) Joint Ventures among Developing Countries — Joint Ventures, UNCTAD TD/B/AC. 19/R.S. 21 October 197».

كذلك لمزيد من التفاصيل عن المشروعات القطرية والمشروعات العربية المشتركة كبدائل للمشروعات متعددة الجنسية ولمزيد من التحليل لايجابيات وسلبيات هذين البديلين . أنظر :

كتاب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية « ندوة المشروعات العربية المشتركة - القاهرة ١٤ - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

الطبعة الأولى سنة ١٩٧٦ .

المراجع

(أ) باللغة العربية :

١ ـ د. محمد محروس اسماعيل « **مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى النامية** » ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٥ ـ ٢٧ مارس ١٩٧٦ .

٢ ـ مستشار/محمود حافظ غانم ، « **الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادى** » ، بحث قدم الى المؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ٢٥ ـ ٢٧ مارس ١٩٧٦ .

٣ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية « **تاثيرات التنمية الصناعية على التجارة الخارجية للدول العربية** » ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، ديسمبر ١٩٧٦ .

٤ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية « **ندوة المشروعات العربية المشتركة** » ، القاهرة ١٤ ـ ١٨ دبسمبر سنة ١٩٧٤ . الطبعة الاولى سنة ١٩٧٦ . مجموعة من المقالات والتحليلات والمناقشات حول المشروعات العربية المشتركة .

٥ ـ د. وهبى غبريال ، « **الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادى** » بحث قدم الى المؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٥ ـ ٢٧ مارس سنة ١٩٧٦ .

(ب) باللغة الانجليزية :

6. Aliber, R.Z., « A Theory of Direct Investments, in : The International Corporation », ed. C. Kindleberger, Cambridge, Mass., 1970.

7. Al Otaiba, Mana Saeed, « Opec and the Petroleum Industry », Groom Helm, London, 1975.

8. Bergsten, F., « The Future of the International Economic Order : An Agenda for Research, Lexington, March 1973.

9. Bouari, N.E., « Foreign Banking », The Arab Economist, Vol. VII, January 1975, No. 72.

10. Caves, R.E., « International Corporation : The Industrial Economics of Foreign Investment, Royer Lectures, Memo 6, University of California, 1969.

11. Cooper, R., « The Economics of Interdependence », Economic Policy in the Atlantic Community, New York, 1968.

12. Curban, J.P. and James W. Vaupel, « The World Multinational Enterprises », Boston, 1973.

13. Druker, P.F., Multinationals and Developing Countries, Myths and Realities, Foreign Affairs, October, 1974.

14. Hufauer, C.D.F.M. Adler, « Overseas Manufacturing Investment and the Balance of Payments », Washington, D.C., U.S. Department of Commerce.

15. Dr. Ibrahim, F.I. Shihata :
    a) Arab Joint Ventures, A Critical Analysis, Part One, Kuwait.

b) Joint Ventures among Developing Countries, « Joint Ventures among Arab Countries », UNCTAD TD/B/AC.19/R.S., 21 October, 1975.

16. Keith Pavitt, « The Multinational Enterprise and the Transfer of Technology », Published in the Multinational Enterprise, ed., J.H. Dunning, George Allen and Unwin Ltd., 1971.

17. National Foreign Trade Council, « The Impact of U.S. Investment on U.S. Employment and Trade, New York, 1971.

18. Robert B. Stobaugh, « U.S. Multinational Enterprises and the U.S. Economy », Washington, D.C., U.S. Department of Commerce, 1972.

19. Robinson, R.D., « The Developing Countries, Development and the Multinational Corporation, The Annals, Sept., 1972.

20. Serven-Schreiber, « The American Challenge », Pelican Books, 1970.

21. Streeten, P., « Costs and Benefits of Multinational Enterprise in Less-Developed Countries », Published in the « Multinational Enterprise », ed., J.H. Dunning, 1971.

22. U.N., Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190, N.Y., 1973.

23. U.N., « The Declaration on the Programme of Action on the Establishment of a New International Economic Order », The General Assembly Resolutions 3201 (S. VI) and 3202 (S. VI).

24. U.N., « The Charter of Economic Rights and Duties of States », General Assembly Resolution 3281 (XXIX).

25. UNCTAD, « Joint Ventures among Developing Countries », Joint Ventures among Arab Countries, proposed by Dr. Ibrahim Shehata, TD/B/AC.19/R.4, 1975.

26. UNCTAD, TD/B/C.3/111.

27. UNCTAD, Transfer of Technology, TD/106, 1971.

28. U.N., ECOSOC, « The Impact of Multinational Corporations on Development and on International Relations, E/5500/Rev. 1, 1974.

29. U.S. Senate, Committee on Finance : « Implications of Multinational Firms for World Trade and Investment and for U.S. Trade and Labor », Washington, D.C., 1973.

30. Vernon, R., « Sovereignty at Bay », New York, Basic Books, 1971.

31. Weigel, D.R., « Multinational Approaches to Multinational Corporations », Finance and Development, Sept., 1974.

كافة الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن رأى المؤلف ، ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر المعهد او اية جهة أخرى يرتبط بها المؤلف «»

فهرس

الهيئة المصرية العامة للكتاب


Bibliotheca Alexandrina
0547091